الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد ابن باديس
كلية العلوم الاجتماعية الإنسانية
شعبة علم الاجتماع

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

كلية العلوم الاجتماعية
المجلس العلمي
جامعة مستغانم

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر علم الاجتماع
الحضري **L.M.D** (السداسي الأول) لمقياس:

السياسات الحضرية (محاضرات)

إعداد الأستاذ: محمد ذرذاري

السنة الجامعية2023/2022

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
المحاضرة الأولى: المسألة الحضرية في الارث السوسيولوجي الكلاسيكي	
1- ماركس والماركسية والتحليل المادي التاريخي للظاهرة الحضرية	01
2- المدينة عند إميل دوركايم كمجتمع للتضامن العضوي.	02
3- المدينة عند ماكس فيبر	02
4- جورج سيمل والمدينة الميتروبول الحديثة	03
5- مدرسة شيكاغو والظاهرة الحضرية	03
6- روبرت بارك والمقاربة الايكولوجية للتحضر والهجرة	04
المحاضرة الثانية: المفاهيم المرتبطة بالسياسة الحضرية	
1 سوسيولوجيا التحضر	06
2 مفهوم المدينة	07
3 مفهوم التحضر	07
4 الحضرية	08
5 التنمية الحضرية	08
6 السياسة الحضرية.	09
المحاضرة الثالثة: ماهية السياسة الحضرية	
1- تعريف السياسة الحضرية	11
2- مبادئ السياسة الحضرية	12
المحاضرة الرابعة: السياسة العامة والسياسة الحضرية	
1- تطور مفهوم السياسة العامة	15
2- خصائص السياسة العامة	17
3- السياسة الحضرية العامة	17
4- علاقة السياسة الحضرية العامة بالسياسة العامة	18
5- التحديات التي تواجه السياسة العامة	19
المحاضرة الخامسة: الحكامة الحضرية	
1- مفهوم الحكامة الحضرية ومبادؤها	22
2- الحوكمة والسياسات الحضرية الوطنية	23
المحاضرة السادسة: التنمية الحضرية والسياسة الحضرية	
1- التنمية كمفهوم شامل	28
2- التنمية الحضرية المستدامة	28
3- أهداف التنمية الحضرية المستدامة	29
4- علاقة السياسة الحضرية بالتنمية	29
المحاضرة السابعة: الاستشراف الحضري	
1- الحوكمة والتنمية المستدامة	33
2- التفكير الاستشرافي الحضري	35

كلية العلوم الاجتماعية
المجلس العلمي
جامعة مستغانم

3- نماذج من الدراسات الاستشرافية الحضرية	36
4- سيناريوهات قائمة على بعض المتغيرات المؤثرة في مدينة المستقبل	38
5- تحديات ومخاوف الاستشراف الحضري	39
المحاضرة الثامنة: السياسة الحضرية ومشكلة الإسكان	
1- جوانب من مشكلة الإسكان الحضري	43
2- الإسكان المتخلف والسياسة الحضرية	45
3- سياسة التهيئة العمرانية في الجزائر	46
4- أدوات التهيئة العمرانية و التعمير	49
المحاضرة التاسعة: السياسة الحضرية وملامح اقتصاد المعرفة	
1- مدخل مفاهيمي	56
2- من الاحتياجات القديمة إلى الاحتياجات الجديدة	61
3- تحديات المدينة في ظل اقتصاد المعرفة	63
المحاضرة العاشرة: المدن والمواقع الأثرية وعلاقتها بالسياسات الحضرية	
1- أساليب ومناهج الترميم	72
2- التكوين العمراني للقصر	73
3- وسائل الحفاظ على المواقع الأثرية	74
4- الوسائل الادارية والقانونية	75
5- السياسات والتشريعات الخاصة بالمواقع الأثرية	75
6- الآليات القانونية الوطنية لحماية الآثار	76
المحاضرة الحادي عشر: التخطيط الحضري والتهيئة العمرانية	
1- تعريف التخطيط العمراني	81
2- فكر الحداثة وأزمة التخطيط	81
3- التخطيط الحضري	83
4- التنظيم العمراني	83
5- المؤسسات التي لها علاقة بالتنظيم العمراني	84
6- العلاقة بين المدينة و التنظيم العمراني	85
7- الخطوات الأساسية للتخطيط العمراني	85
8- العمران غير المخطط	87
9- أنواع التهيئة العمرانية	87
10-مستقبل التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة	89
11التوجهات السياسة الكبرى في مجال التهيئة العمرانية	89
المحاضرة الثانية عشر: المشكلات الحضرية	
1- مشكلة الأحياء المتخلفة	93
2- مشكلة النقل الحضري	97
3- الجريمة في الوسط الحضري	102

المحاضرة الأولى

محاضرات مقياس السياسات الحضرية

المحاضرة الأولى: المسألة الحضرية في الارث السوسيولوجي الكلاسيكي

تمهيد

مسألة الاهتمام بالظاهرة الحضرية، شأنها شأن باقي الظواهر الاجتماعية الأخرى ، نجدها حاضرة بقوة عند الرواد الأوائل في علم الاجتماع، ويرجع الاهتمام المتزايد بالظاهرة الحضرية إلى التحولات والتغيرات الاجتماعية الكبرى التي تعرضت لها المدينة في الدول الغربية، وما ترتب عنها من انعكاسات كبيرة على البناء العام للمجتمع، مما استرعى الانتباه السوسيولوجي لعلماء الاجتماع الذين حاولوا مقاربة الظاهرة الحضرية ، والملاحظ في مقاربتهم هذه، حضور ثنائية المقارنة بين البادية ينطلقون صراحة أو ضمنا من مقارنتها مع البادية أو الظاهرة القروية."

1- ماركس والماركسية والتحليل المادي التاريخي للظاهرة الحضرية:

والمدينة " لأن جميع علماء الاجتماع وهم يتحدثون عن المدينة أو الظاهرة الحضرية، في تناولهما لأهم المراحل الكبرى التي مرت بها المجتمعات البشرية في تطورها التاريخي، حاول كل من كارل ماركس وفريدريك انجلز، من خلال تحليلهما المادي التاريخي والمادي الجدلي لتطور أنماط الإنتاج في المراحل الخمس التطرق الى مسألة العلاقة بين المدينة والبادية إدماجهما للبعد الحضري في دراستهما لأهم التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها أوروبا في بداية القرن 19.

وقبل ماركس نجد في هذا الإطار مساهمة ف.إنجلز (1820-1895).خاصة في كتابه "حالة الطبقات العاملة في انجلترا" الذي صدر سنة 1845. والذي خصص فيه فصلا للمدينة عنونها ب " المدن الكبرى "، وتحدث فيه عن المشاكل التي صاحبت ارتفاع وتيرة التحضر. كما عمل على تقديم قراءة سوسيولوجية، للوضعية الطبقة

العاملة من خلال عرض حالة البؤس والفقر والاستغلال الذي تتعرض له، كما تطرق إلى مسألة النمو الحضري العشوائي الناجم عن الطريقة التي تخفي بها البلدان المتقدمة والمصنعة الوجه الأخر لتقدمها الصناعي... وتطرق فيه كذلك الى أزمة السكن وانتشار الأحياء الهامشية المجاورة للأحياء الراقية، ووجه انتقادا لاذعا للتطور الرأسمالي في بعض المدن الكبرى(لندن)، وأعتبر أن أزمة السكن والاستغلال الذي تتعرض له الفئات المقصية اجتماعيا القاطنة بالأحياء الهامشية"، هو مؤشر أساسي للاحتكار الاستغلال الرأسمالي وبذلك فإن أحسن وسيلة للقضاء على هذه الأزمة هي القضاء بشكل نهائي على الاحتكار والاستغلال الذي تمارسه الطبقة الرأسمالية على الطبقة العاملة.

2-المدينة عند إميل دوركايم كمجتمع للتضامن العضوي:

رغم كون الأب الروحي للسوسيولوجيا لم يخلف لنا تعريفا محددا للمدينة فإنه تطرق للظاهرة الحضرية من خلال اهتمامه هو الأخر بمسألة تقسيم العمل في أطروحته التي تحمل عنوان " في تقسيم العمل الاجتماعي" وفي هذا الكتاب التقى دوركايم دوركايم بالمدينة وذلك من خلال سعيه لتفسير عملية الانتقال من مجتمعات التضامن الآلي الى مجتمعات التضامن العضوي، هذا الانتقال يحث حسب دوركايم بالارتفاع التدريجي في الكثافة المادية (الديمغرافية) في المجتمع، والتي تهيئ وتنتج بدورها ارتفاع الكثافة الروحية فيه.

3-المدينة عند ماكس فيبر:

لقد دخلت السوسيولوجيا الحضرية مع ماكس فيبر مسارا آخر، انطلاقا من الاهتمام العلمي بالظاهرة الحضرية التي خصها بكتاب شامل أسماه بـ " المدينة" الذي يؤرخ فيه لبداية الاهتمام السوسيولوجي بالظاهرة الحضرية. وقد شكل له ماركس

شبحا طالما تحاور معه من أجل تجاوزه من خلال تفنيد التحليل الماركسي الأحادي لظاهرة نشوء المدن وتطورها.

وقد بنى ماكس فيبر تصوره للمدينة انطلاقا من منظور تاريخي مقارن، بدأ فيه من مدن مصر وما قبل الميلاد الى المدينة الرومانية والإسلامية والآسيوية والأوربية القرسطوية والروسية

1- جورج سيمل والمدينة الميتروبول الحديثة:

لقد كان جورج سيمل 1858-1918) واحد من علماء الاجتماع الألمان الذين عايشوا أهم التحولات والتغيرات الاجتماعية التي عرفتها ألمانيا وأوربا بصفة عامة في بداية القرن 20 ، وما ترتب عن التصنيع من ظواهر حضرية جديدة جاءت نتيجة لعملية الانتقال السريع من الحياة القروية البسيطة الى الحياة الحضرية المعقدة في ألمانيا ومع سيمل انتقلت السوسيولوجيا الحضرية من محاولة تعريف المدينة الى تحليلها، ومن دراسة المدينة الماضية الى دراسة المدينة الحاضرة، الى درجة أصبح يعتبر فيها احد رواد مدرسة شيكاغو، رغم أنه لاعلاقة بهذه المدرسة لا من حيث الزمان ولا من حيث المكان.

2- مدرسة شيكاغو والظاهرة الحضرية:

يعتبر ظهور مدرسة شيكاغو بمثابة ثورة كبرتيكية في تاريخ السوسيولوجيا، نظرا لما أحدثه في سيرورة علم الاجتماع من تغيرات لا على مستوى الموضوع فقط بالاهتمام بظاهرة التحضر والهجرة وغيرها من الظاهر الأخرى، بل كذلك على مستوى البحث السوسيولوجي وتقنياته، ومناهجه، الذي بقي وفيا للبحث السوسيولوجي النظري في أوربا، أما في الولايات المتحدة الأمريكية، مع رواد مدرسة شيكاغو فقد اتجه البحث السوسيولوجي الميداني نحا آخر، ينطلق من الميدان ومن الواقع باعتباره مختبرا غنيا بالمعطيات والوقائع والأحداث والأفعال والظاهرة الاجتماعية، وذلك بابتكار تقنيات وأدوات علمية جديدة ومناهج ونظريات ومقاربات

ومفاهيم كل هؤلاء الابتكارات التي يعود فيها الفضل لرواد مدرسة،جعلت من علم الاجتماع حسب بيرجس وبارك يقولان في كتابهما:" مقدمة لعلم السوسيولوجيا" يبدو أن علم الاجتماع قد أصبح اليوم على الطريق ليصبح بشكل أو بآخر علما تجريبيا

3- روبرت بارك والمقاربة الايكولوجية للتحضر والهجرة:

يعتبر بارك الأب الروحي لمدرسة شيكاغو بدون منازع، نظرا لضخامة الانتاجات السوسيولوجية التي ألفها حول مجموعة من الظواهر الحضرية كالهجرة والتفكك العائلي والسكان المشردون وعصابات الأحداث الجانحين والغيتو والانتحار ومناطق السكن الفقيرة والغنية ومناطق الجنوح القوي وفتيات طاكسي، والعائلة الجنزية وتنظيم الدعارة والسود والصراعات الاثنية كل هذه الظواهر الاجتماعية التي صاحبت التوسع الحضري الذي عرفته مدينة شيكاغو بفعل تعدد الأقليات الاثنية قد تطرق لها بارك بالدراسة والتحليل وفق منظور ايكولوجي ينطلق في تفسيره لها من التفاعل الحاصل بين المجال الحضري بكل ما يزخر به من خصوصيات وأنماط وقيم وبين الانسان وما يمتلكه من مواقف وتمثلات.

المحاضرة الثانية

المحاضرة الثانية: المفاهيم المرتبطة بالسياسة الحضرية.

تمهيد:

يعتبر تحديد المفاهيم المرتبطة بالمفهوم الأم ذا أهمية قصوى في فهم هذه الأخير وفهم ارتباطه بنواحي عدة لتأثيره على النسق العام للمجتمع الذي نريد مقارنته.

المفاهيم المرتبطة بالسياسة الحضرية هي مفاهيم متداخلة ومتشابكة ليس فقط عندما يتعلق الأمر بالسياسة الحضرية كموضوع وإنما كذلك حين يتعلق الأمر بعلم الاجتماع الحضري، مما ترك الكثير من المفاهيم يشوبها الغموض وعدم الوضوح ويعود ذلك إلى:

- الذي يتسم بالنسبية ولا وجود للمطلق
- أو أن هذه المفاهيم ينظر إليها على أنها لا تحتاج إلى تحديد فهي بديهيةنظرا للإلف والتعود على هذه المفاهيم
- أو يعود إلى صعوبة تحديدها أصلا نظرا لصعوبتها على اعتبار أنها تخضع لمتغيرات الزمان والمكان والايديولوجيا.

1-سوسيولوجيا التحضر:

هي فرع معرفي داخل الحقل السوسيولوجي يهتم بدراسة الظاهرة الحضرية وبدراسة الأنماط الثقافية والاجتماعية في الحياة الحضرية ويفسر كذلك المظاهر المميزة للحياة الحضرية وتأثيرها على المواقع الاجتماعية للأفراد، كما يهتم بمقارنة نشأة المدن وتطورها والإشكالات التي تترتب عن التوسع العمراني، ويعتبر التقسيم الطبقي السائد داخل المراكز الحضرية أحد المواضيع والإشكالات الأساسية التي تحظى بالاهتمام من طرف علم الاجتماع الحضري.

ومن الناحية المعرفية فإن علم الاجتماع الحضري يستمد أسسه المنهجية والمعرفية ومفاهيمه الأساسية وأدواته الميدانية من التراث السوسيولوجي، أي المناهج السائدة في علم الاجتماع بالانفتاح شيئا ما على بعض الفروع المعرفية

الأخرى في حقل العلوم الاجتماعية كالجغرافيا (الجغرافية البشرية، جغرافية السكن) الديموغرافية التاريخ الانتروبولوجيا .

المجلس العلمي

2-مفهوم المدينة:

يبقى مفهوم المدينة صعب التحديد والتحقيق نظرا لتعدد المعايير التي يتم اعتمادها من أجل التمييز بين المدينة والبادية، اذ غالبا ما يتم الاعتماد على معيار معدل تعداد السكان، غير أن العدد يختلف من دولة لأخرى ومن حقبة تاريخية لأخرى، فلندا والسويد 200نسمة، الدنمارك 250 نسمة، فرنسا 2000نسمة ومصر 11000نسمة، اليابان 30000نسمة.

وإضافة إلى المعيار الديموغرافي الذي يعتبر أكثر اعتمادا وشيوعا لدى الكثير من البلدان في تحديد المدن من غيرها من التجمعات، يوجد كذلك المعيار الاداري، المعيار الضريبي، المعيار القانوني.

ويعرف "لويس ويرث" المدينة من خلال تميزها عن القرية بأنها تتميز بحجم السكان الأكبر وكذا تركيز للكثافة السكانية وسيادة العقلانية/ انهيار النسيج المعياري والأخلاقي وعدم التجانس الإجتماعي.

3-مفهوم التحضر:

ورد في لسان العرب المحيط أن لفظ حضر من الحضور، نقيض المغيب والحضر خلاف البدو ويشتق من الحضر الحاضر أي المقيم سواء في المدن أو القرى في مقابل البادي أي المقيم في البادية[1].

أما عن مفهوم التحضر في اللغة الانجليزية، فقد كان من النادر استخدام كلمة Urban، وهي مصطلح كان الرومان يستخدمونه للدلالة على المدينة وبخاصة مدينة روما.[2]

---

[1] محمود الكردي، التحضر دراسة اجتماعية: الكتاب الأول القضايا والمناهج، دار المعارف، القاهرة،1986، ص30.

[2] عبد المنعم محمد بدر، مقدمة في علم الاجتماع الحضري، دار السعيد للطباعة والنشر القاهرة، 1992.

فقد أشار "جيرالد بريز" أن التحضر عملية تغير كمي وكيفي، مما يؤدي إلى تحولات كبيرة في خصائص المجتمعات المحلية، المدن والبلدان وسماتها ووظائفها وطرح "كلايد ميشل" تعريفا للتحضر أكد فيه على فكرة الانتقال إلى المدينة والإقامة فيها كشرط للتحضر، فالتحضر من وجهة نظره تلك العملية التي يصبح بها الإنسان بموجبها حضريا وذلك بالانتقال من القرى نحو المدن والتحول من الزراعة كمهنة رئيسية إلى مهن أخرى أكثر ملاءمة لحياة المدن.

يعرفه "مانويل كاستلز" في كتابه المسألة الحضرية من خلال معنيين: التحضر باعتباره تركزا مجاليا للسكان انطلاقا من حدود معينة من حيث الحجم والكثافة التحضر باعتباره انتشارلنسق من القيم والمواقف والسلوكات ويسمى ثقافة حضرية، فالتحضر يتضمن ثلاث أبعاد أساسية وهي:

- التحضر باعتباره امتدادا جغرافيا أو مجاليا للمدينة.
- التحضر باعتباره نموا سكانيا للمدينة
- التحضر باعتباره انتشارا لنمط عيش معين هو النمط الحضري.

2-الحضرية:

هي أسلو ونمط حياة وهو أمر يتعلق بالسلوك اليومي للإنسان الحضري أو المتحضر، وصفة يتصف بها الفرد ويتميز بها عن الانسان البدوي وتأخذ في شكلها الانتقال من البادية ألى الريف والانتقال المادي من سكن ريفي أو بدوي إلى سكن حضري توفره المدينة يختلف في الهيكل والوضيفة.

3-التنمية الحضرية:

تنطلق من أن الإنسان محور لكل عمل تنموي من خلال تثمينقدراته وتوسيع خياراته وتقوية كفاءاته من أجل أن يكون فاعلا إيجابيا في العملية التنموية ومندمجا بشكل إيجابي بفضل ما توفره المدينة من فرص للارتقاء والرقي الاجتماعي على اعتبار أن المدينة فضاء للابداع والاشعاع العلمي والثقافي، فالتنمية الحضرية تسعى

إل ابراز الجانب الايجابي للفرد الحضري وتنمية مواهبه التي تساهم في تطوير أساليب الحياة والعيش داخل المدن اعتمادا على التطور العلمي الحاصل عالميا من تقدم وتطور في التكنولوجيات الحديثة وغيرها من أساليب الرقمنة التي تمس غالب جوانب الحياة فالتنمية الحضرية تضمن نجاحها حين تقيم روابط إيجابية بين الأنسان وما توفره المدينة، دون اغفال التنمية الحضرية على الجانب الاجتماعي الروحي المعنوي الذب يعتبر شرطا أساسيا في أي سياسة تنموية وحضرية.

4-السياسة الحضرية:

هي مجموع التوجهات والنصوص الصادرة عن الجهات الرسمية بخصوص المواضيع الحضرية والتنموية، وهي تحديد جملة من التدخلات أو التدابير المباشرة أو غير المباشرة التي تعمل على تحقيق الأهداف الكمية أو النوعية الواردة في النصوص والتي ستؤدي إلى تغييرات اقتصادية و اجتماعية وديموغرافية.

المحاضرة الثالثة

المحاضرة الثالثة: ماهية السياسة الحضرية:

تمهيد:

السياسات الحضرية تعتبر من بين السياسات التي تقوم بها الدول بناءا على رؤيتها الاستراتيجية لمناحي الحياة، منطلقة من واردها الحالية والمتوقعة ومن قضاياها الحالية والمتوقعة والتغيرات العالمية المتلاحقة لتحقيق غاية الانسان وبالتالي التنمية الشاملة من خلال تحقيق مجموعة من الاهداف التي ترتبط بالإنسان من جهة وترتبط بالمجال الحضري الذي يعيش فيه ويتقاسمه مع غيره من افراد المجتمع ومن خلال المؤسسات التي يتعامل معها والموجودة أصلا لتحقيق غايات الانسان واهدافه من رفاهية حضرية وعيش كريم.

1-تعريف السياسة الحضرية:

تعتبر من بين الحاجات والنشاطات القديمة التي مارسها الإنسان، فقد بدأ في عهد الإغريق زمن أفلاطون وارسطو وتعمق من خلال كتابات وافكار ابن خلدون، مما يعني أن التنظيم الحضري والتفكير فيه كان قديم وقدمه يعود بالدرجة الأولى للإنسان الذي حاول تنظيم حياته برغم بساطتها وبساطة ما يحيط بالإنسان من أدوات ومهارات أتاحتها له الطبيعة والتي كان على رأسها اكتشاف النار واستعمالاتها المتعددة.

ازدادت الحاجة إلى السياسات الحضرية بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة منظمة الأمم المتحدة التي تبنت قضايا السكان وإشكالياتها .

فالسياسة الحضرية : هي إجراءات حكومية (قوانين، أنظمة، برامج) تهدف إلى محاولة التأثير والتحكم في العوامل الثلاثة للتغير السكاني (المواليد، الوفيات، والهجرة)، هذه الثلاثية التي تعتبر جوهر ومحور اهتمام السياسة الحضرية وباقي السياسات الوطنية الأخرى لما يرتبط بهذه الثلاثية من تغير على المستوى الاجتماعي

والمجالي، فالسياسة الحضرية تهدف إلى توزيع أفضل للسكان والأنشطة فوق مجال معين وفق آليات التوازن والتكامل الجهوي وبالتالي الوطني.

2مبادئ السياسة الحضرية:

تقوم السياسة الحضرية كغيرها من السياسات عل مجموعة من المبادئ أو إن شأنا الأسس والمرتكزات التي تعتمدها لنجاح أهدافها التنموية والاستراتيجية، وأهم هذه المبادئ يمكن حصرها فيمايلي:

2-1 التهيئة الترابية:

تنطلق من ضرورة تهيئة جميع التراب الوطني عن طريق تقطيعه إلى مجموعة من الوحدات الترابية التي تتوزع بين الجهات والأقاليم والجماعات الحضرية والقروية معا، لأن السياسة الحضرية ليست حكرا على المجالات الحضرية بقدر ماهي اهتمام كذالك بالعالم القروي، فكلا العالمين الحضري والقروي يسيران جنبا إلى جنب لانجاح أي سياسة حضرية منشودة.

2-2 تطوير المشهد الحضري:

يعتبر تطوير المشهد الحضري من أهم مبادئ السياسة الحضرية عل اعتبار أن الواقع الحضري لا يعرف الاستقرار والثبات بل هو مستمر باستمرار نمو المدن من جهة ومتطلبات الساكنة من جهة أخرى هذه المتطلبات التي هي في ازدياد سريع، وكذا الاشكالات التي تنتج عن هذه الحركية المجالية والبشرية، مما يستوجب على السياسة الحضرية مرافقة هذا التطور والتقدم من خلال اقحام آليات التدخل والمرافقة الحضرية بقصد المضي نحو مشهد حضري يحقق مجموع الأبعاد الحضرية المسطرة من قبل السياسة الحضرية.

2-3 التجديد الحضري:

تسعى السياسة الحضرية إلى التجديد الحضري من خلال الاهتمام من التطور الحضري والتنبؤ بالمستقبل الحضري، لكن دون الاغفال عن التراث الحضري للمدن

والتجمعات الحضرية خاصة التاريخية والأثرية منها على اعتبار أنها جزء من الصيرورة التاريخية الضاربة في القدم والطامحة للمستقبل من خلال تجديدها وإعادة الاعتبار لها من خلال مجموع الاستراتيجيات والآليات الخاصة والعلمية من أجل إعادة تأهيلها وجعلها مصدرا وقيمة مضافة داخل النسيج الحضري الجديد، فالسياسة الحضرية الناجحة هي التي تحاول المزاوجة بين الإرث المادي القديم والحديث.

4-2 البعد الاجتماعي والثقافي:

لا يمكن بأي حال من الأحوال حصر جهود السياسة الحضرية فقط في الجانب المادي الفيزيائي، بقدر ما هي محاولة بحث وتقص للواقع الاجتماعي وما يحمله من توافقات وتناقضات على مستوى بنيته الاجتماعية ممثلة في الخصوصيات الثقافية وكذا العلاقات والرباطات الاجتماعية المختلفة، هذه الأخيرة التي لا يمكن تجاهلها عند إعداد أي سياسة حضرية ناجحة.

المحاضرة الرابعة

المحاضرة الرابعة: السياسة العامة والسياسة الحضرية

تمهيد:

تعتبر السياسة الحضرية من الناحية النظرية مجموع التوجيهات والمبادئ والأهداف العامة التي تعكس فلسفة الدولة ورؤيتها في منظومتها الحضرية حاضرا ومستقبلا بصفتها جزء لا يتجزأ من السياسة الوطنية العامة، حيث تتحدد في ضوء ذلك وظيفة وأحجام المدن وتوزيعها الجغرافي، في إطار التدابير والاجراءات التنفيذية بآلياتها التشريعية القانونية والادارية، كما أنها ترتبط بالسياسة الصناعية والزراعية.

1-تطور مفهوم السياسة العامة:

مع ظهور الاتجاه السلوكي في الدراسات السياسية والتحول عن دراسة الهياكل والمؤسسات السياسية إلى دراسة الأنشطة والأدوار والممارسات السياسية الفعلية بدأ الاهتمام بعملية صنع السياسات العامة ومن ثم فقد انصب اهتمام الدراسات في حقل السياسة العامة على السلوك السياسي حيث زاد الاهتمام بالمحددات الاجتماعية والنفسية للسلوك الفردي والجماعي، فكان من نتائج هذا المجهود الفكري لهذه الفترة تأثر التعريفات التي قدمت آنذاك لمصطلح السياسة العامة بمحاولة تفسير التفاعلات التي تقضي إلى تشكيل السياسة العامة.

كذلك انصب الاهتمام في هذه الفترة على السلوكيات المصاحبة لأعمال الحكومة وتحليلها وكذلك السلوك الصراعي الناتج عن النشاطات السياسية لجماعات المصالح والأحزاب السياسية والسلطات الرسمية والتشريعية والتنفيذية وعليه فقد اعتمدت المفاهيم التي قدمت لمصطلح السياسة العامة في تلك الفترة على وصف عمليات السياسة العامة وشرح أسباب ونتائج الأنشطة الحكومية.

ومن هذا التعريف الذي قدمه "توماس داي"Thomas Dey للسياسة العامة على أنها اختيار الحكومة للقيام بعمل ما أو الامتناع عن القيام بعمل ما"[1]، وهنا يجب الإشارة إلى أن السياسة العامة قد تكون إيجابية وسلبية في صياغتها، بمعنى أن السياسة العامة قد تأمر بالنهي عن تصرف معين، أو قد يعد سكوتها أو عدم التزامها بتصرف إزاء قضية معينة بمثابة سياسة وهي ما تعرف بسياسة الامتناع عن القيام بتحرك، ومع ظهور حركة ما بعد السلوكية زاد الاهتمام بالسياسة العامة حيث تعاظم التركيز على مفهوم السياسة العامة وكيفية بلورتها وأهدافها وأنواعها.

ومن ناحية أخرى زاد الاهتمام بطريقة صنع السياسة العامة وتقييمها بناءا على أثرها على المجتمع عن طريق الاستعانة بالعديد من المفاهيم وأدوات التحليل المتعلقة بقياس الأداء ضمن إطار تحليلي في ضوء ترتيب الأهداف بناءا على الامكانيات المتاحة، وتوالت بعد ذلك العديد من الدراسات الحديثة والتي قدمت عدة تعريفات متعددة لمصطلح السياسة العامة، فهناك من عرفها إجرائيا بتوضيح خصائصها الأساسية وهناك من عرض التعريف العلمي أولا وذلك للتمكين من تحديد خصائص السياسة العامة وسماتها وعناصرها ، وهناك من قام بالتعريف الاجرائي لها والذي تم الاعتماد عليه في دراستنا لمفهوم السياسة العامة ومن هذه التعريفات مايلي:

"جيمس اندرسون" james E-Anderson للسياسة العامة على أنها برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية معينة أو موضوع معين[2]، حيث ركز هذا التعريف على التمييز بين صنع السياسة العامة وصنع القرار الذي هو مجرد اختيار بديل من بين البدائل المطروحة

ويعرف أحمد رشيد السياسة العامة على أنها برنامج عمل حكومي لفترة زمنية مستقبلية يتضمن مجموعة قرارات تتخذها المؤسسات الحاكمة في الدولة لها طابع

[1] أحمد مصطفى، مدخلات تحليل السياسات العامة، المركز العالمي للدراسات السياسية، عمان، ط1، 2000، ص08.

[2] مها يحي محمد أحمد حسين، تحليل السياسات العامة: التطور والمنهجية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، العدد الأول، المجلد الخامس والخمسون، يناير، 2018، ص06.07

سلطوي وملزم لجميع رعاياها وتتضمن هذه القرارات الغايات المطلوب تحقيقها والتوصل إليها في فترات محددة والوسائل التي تستخدم لذلك الغرض[1].

2-خصائص السياسة العامة:

2-1-تتميز السياسة العامة بالعمومية بإمكانية تطبيقها بشكل متماثل على كافة أفراد المجتمع دون تمييز على اعتبار أنها تمثل سلسلة من الأفعال والنشاطات والقرارات الحكومية والت تعبر عن توجهات الحكومة الأيديولوجية والعملية.

2-2 تتسم السياسة العامة بالتشاور بين المسؤولين في المؤسسات الحكومية وبين المؤسسات الحكومية الرسمية والغير رسمية لتنتج السياسة العامة نهاية تعبيرا عن التشابك والتفاعل بين هذه المؤسسات وهنا يمكن وصف السياسة العامة على أنها تعبر عن توازن المصالح بين الجماعات والأحزاب والمؤسسات الحكومية

2-3يجب أن تتمتع السياسة العامة بالشرعية حيث أنها رغم من التفاعل السابق ذكره يجب أن تصدر السياسة العامة عن السلطة الرسمية أو عن المؤسسة الرسمية المسند إليها عملية صنع السياسات وللحكومة دون غيرها سلطة تنفيذها وإلزام المواطنين بالعمل وفق القوانين والقرارات التي تم إقرارها من المؤسسات التشريعية.[2]

3-السياسة الحضرية العامة:

السياسة الحضرية الوطنية هي عملية متواصلة محصلة نهائية على حد سواء تستخدم ما ما تتسم به المدن والتحضر من ديناميات وينتج التحضر فرصا غير مسبوقة ولكنه يفرض تحديات كبيرة أيضا ويجب على الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين أن يكونوا على أهبة الاستعداد للتنمية الحضرية وأن يعدوا الأطر اللازمة لها، وتكمل السياسات الحضرية الوطنية السياسات الحضرية المحلية وتعززها ولكنها ليست تكرارا.

---

[1] أحمد رشيد، نظرية الإدارة العامة: السياسة العامة والإدارة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص101.

[2] مها يحي محمد أحمد حسين، مرجع سابق، ص12.

4- علاقة السياسة الحضرية العامة بالسياسة العامة:

4-1 القوة التقنية والالتزام السياسي:

وتختلف السياسات الحضرية من دولة لأخرى باختلاف التوجهات العامة للدول من جهة وكذا أولوية السياسة الحضرية لدى الدول، فبعض الدول تجعل من السياسة الحضرية أولوية مهمة ومقدمة على باقي السياسات الأخرى الصناعية أو الزراعية مثلا ومن ثمة تختلف فاعلية السياسة الحضرية من دولة لأخرى.

إن مرحلة تصميم السياسات الحضرية الوطنية تعتمد على مجموعة من التحديات التي تشمل صياغة أهداف مشتركة وتحديد نطاق السياسة العامة والحفاظ على المرونة، مع إبقاء القدرة على التنبؤ وتحقيق التنسيق بين السياسات القطاعية، وتصميم إدارة هذه العملية وتحقيق التوازن بين نهج المعالجة من الأعلى إلى الأسفل ونهج المعالجة من الأسفل إلى الأعلى، وعلاوة على ذلك فإن جميع البيانات الصحيحة والأكيدة واللازمة لتوفير قاعدة الأدلة يشكل عائقا رئيسيا أمام عمليتي التخطيط والرصد على حد سواء، وأخيرا لا بد من الاعتراف بأن السياسة الحضرية الوطنية تمثل عملية تقنية وعملية سياسية في آن واحد، وبأن الجمع بين القوة التقنية والالتزام السياسي المقترن بالدعم من أصحاب المصلحة يعد عاملا ضروريا لجعلها سياسة حضرية قادرة على التغير والتحول بغرض تحقيق الهدف.

4-2التحضر المستدام:

ينبغي لأي سياسة حضرية ناجحة أن تولد نتائج تحويلية من حيث كيفية عمل الحكومة معا على اختلاف مستوياتها على تصميم سياسات التحضر المستدام وتنفيذها ورصدها وتقييمها، وبشكل أكثر تحديدا.

من شأن سياسة وطنية أن تعزز عملية المواءمة بين السياسات الوطنية والسياسات المحلية التي تؤثر على التنمية الحضرية وأن تمكن السلطات المحلية والمجتمعات المحلية والمنظمات الشعبية والقادة الاجتماعيين والتقليديين والمجتمع

المدني بصفة عامة من أداء وظائفهم وأن تعزز تبادل المنافع الحضرية المشتركة في جميع أنحاء البلد وفي ما بين الجهات الفاعلة وأن تزيد من مقدار الاستثمار في المناطق الحضرية من خلال تحسين بيئة الأعمال وأن تعزز التعاون والعمل المشترك.

إنه من المهم إثبات الحاجة لوضع سياسة حضرية وطنية وبناء الإرادة السياسية والاجتماعية لتنفيذها وفي بعض السياقات فشلت السياسات التي تعزز التحضر في الحصول على الدعم لأن التحضر ينظر إليه أساسا كمشكلة لا كفرصة لدفع مستوى الحياة ولتحقيق الازدهار الاقتصادي والرفاه، ومن ثمة يصبح هذا الخوف من التحضر في كثير من الأحيان نبوءة تحقق ذاتها بذاتها: فعدم الرغبة في الانخراط في التحضر بشكل فعال لا يمنع التحضر عادة ولكن يزيد إلى حد كبير من احتمال وجود مدن تؤدي وظائفها بشكل رديء.

5- التحديات التي تواجه السياسة العامة:

يفرض التحضر العالمي على القيادات المحلية والوطنية في جميع أنحاء العالم تحديات ويتيح لها فرصا في آن واحد، ومن الواضح أن المدن في كل البلدان المتقدمة والبلدان النامية، سواء كانت تعاني من الزيادة السريعة أو النقصان السريع في عدد السكان أو من التوسع العمراني الزاحف أو تقويض الصناعة أو تغير المناخ أو الاستقطاب الجماعي أو تقلص المدن أو غيرها من التحديات الحضرية تحتاج إلى خطط لتعزيز الاستدامة والمرونة، ويتمثل مفتاح التحضر المستدام في تنسيق السياسات التي توجه المدن وتدعمها في مجال إدارة أنماط التحضر في المستقبل.

ويتعين على السياسات الحضرية الوطنية أن تتصدى للتحديات الحضرية والاجتماعية المعقدة والمتعددة الجوانب من حيث العوامل المسببة لها والمقاومة لأي حلول بما في ذلك تفشي الفقر في المناطق الحضرية والسلامة والموارد البيئية وما

إلى ذلك من تحديات وأن تنسق تنسيق الاستجابات الخاصة بكل منها وهذا في حد ذاته يشكل تحديا للسياسات الحضرية الوطنية أيا كانت.

تم تحديد اثنا عشر تحديا رئيسيا للسياسات التي تمثل تحديات وجب أخذها بعين الاعتبار عند تصميم السياسة الوطنية الحضرية وتنفيذها ورصدها وتقييمها وهي :الحوكمة، الاندماج، الهجرة، الحصول على الأراضي، الروابط بين المناطق الحضرية والريفية، التنمية الاقتصادية المحلية، الإسكان والقطاع الغير رسمي، البنية التحتية، المرونة، تخطيط استخدام الأرض، تصميم التوسع الحضري، ومن شأن أعظم السياسات الحضرية الوطنية تأثيرا أن تكمل لا أن تحل محل السياسات الحضرية المحلية، وذلك من خلال اعتماد اسلوب التوسع العمراني في سائر الحيز المادي وسد الفجوات بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية ومساعدة الحكومات على التصدي لهذه التحديات من خلال أطر السياسات الوطنية والمحلية وعلى مدى السنوات العشرين المقبلة، لا يمكن المبالغة في تأكيد الدور الحاسم الذي تؤديه الحكومات في تعزيز التوسع الحضري المستدام المتسم بالمرونة.

المحاضرة الخامسة

المحاضرة الخامسة: الحكامة الحضرية

تمهيد:

أجمع كل الفاعلين في ميدان التنمية الاجتماعية أن نموذج اللاتوازن في العلاقة بين الإنسان والمجال هو نتيجة وترجمة فعلية لمقاربة التدبير الكلاسيكي الذي يقوم و يتأسس على اعتبار عمليات التنمية مجرد فعل وقرار سياسي يتخذه الفاعلون في ميدان التدبير للتحكم في حالة الخلل بهدف تحقيق التوازن بين مدخلات التنمية الاجتماعية دون مراعاة لخصوصية المستهدف من العمليات وهو كمفعول به لا مجال له للمشاركة والتشارك في السيرورة التنموية، ما أدى إلى تراكمات أدت إلى الفقر، التهميش، الاقصاء، الهشاشة

1-مفهوم الحكامة الحضرية ومبادؤها:

تتأسس الحكامة الحضرية على مجموعة من المبادئ كالمشاركة والشفافية والمحاسبة، وهي مفهوم استعجالي تبناه المنتظم الدولي لتجاوز حالة الخلل القائم في نماذج التنمية التي لا يجد فيها المجتمع الفرصة المناسبة للتعبير عن رأيه ومواقفه حمولته الثقافية في المشاريع التنموية التي تهدف إلى تحسين مستواه المعيشي، وهي دعامة ومدخل أساسي للوصول إلى حالة التنمية البشرية المستدامة وتتأسس على إلزامية إزالة الحدود بين القوى المؤثرة في المجال والمسؤولة عن واقع حاله والت تتمثل في:

- **الدولة:** الصانع الأول للقرار والمشرع للقوانين والمؤسسات التي تمكن أفراد المجتمع من الاستفادة من مخرجات التهيئة.

- **القطاع الخاص**: المسؤول الأول عن فعل التنمية والنمو بكل مؤشراته الاقتصادية عل وجه التحديد.

- **المجتمع المدني والسياسي**: المتمثل في الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية التي تعتبر كميدان للممارسة والمشاركة والتشارك وفق استراتيجية اجتماعية واضحة الأهداف.

فالحكامة هي دعوة صريحة إلى تجاوز حالة اللاتوازن الناتج عن أحادية صنع القرار دون مراعاة المنطق العلمي المؤسس على عناصر المشاركة في مختلف مراحل إعداد المشروع من التشخيص على البرمجة والتنفيذ ثم التقييم والمحاسبة في إطار سيرورة تمتاز بالشفافية والعقلانية، من هنا تستخلص مفهوم الحكامة الحضرية التي تعتبر في قاموس التدبير الرشيد كآلية تنموية تسهل عملية مشاركة السكان في تحقيق أهداف التهيئة البشرية المستدامة وهي نتيجة حتمية لإعادة ترتيب علاقة المواطنين بالفاعلين المحليين والجهويين في ظل ديمقراطية تشاركية بدل الديمقراطية التمثيلية.

2-الحوكمة والسياسات الحضرية الوطنية:

يواجه القادة في مختلف بلدان العالم تحولات حضرية، وهناك فرص غير مسبوقة متاحة أمام البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء لضمان أن تؤدي عمليات التوسع الحضري إلى وجود مدن حسنة الأداء ومستدامة بيئيا، وهذه الفرص قد ترتفع أو تنخفض وفقا للكيفية التي يعالج بها القادة العمليات الحكومية والقواعد والأنظمة والتمويل.

وفي صدارة التحديات التي تواجه عملية الحوكمة يأتي التساؤل عما إذا كانت هناك حوكمة مشروعة وقيادة موثوق بها، فبدون ثقة الجمهور بالقيادة غالبا ما تضعف مكانة القرارات التي تتخذها، وكثيرا ما يشكك المواطنون والقادة الآخرون أو يطعنون في السياسات الحضرية غير القائمة على أساس هذه المبادئ.

والنتيجة المنطقية التي تتبع في ذلك بالضرورة وجود لغة مشتركة وفهم مشترك، وقد تحرف الترجمة الخاطئة أو التفسيرات المغلوطة لهما الخيارات السياسية الحرجة أو تصرف الانتباه عنها، وتتمثل الخطوة التالية في التأكد من الحاجة إلى وضع سياسة حضرية وطنية وتحديد نطاقها وتوضيح أهدافها وبناء الدعم لها بطريقة شفافة وشاملة، ويمكن أن تستغرق عملية المفاضلة بين المصالح المتنافسة وقتا طويلا ويمكن أن تكون محبطة أحيانا ومع ذلك ومن دون بناء أساس متين قائم على الحوار والشراكة بين مختلف مستويات الحكومة والجهات المعنية الأخرى فإن الكفاءة والانصاف والفعالية ستدفع الثمن على المدى الطويل وتعتبر السياسات الحضرية عموما في أجزاء كثيرة من العالم من مسؤولية الحكومات ومن الأهمية بمكان إعادة تحديد الدور الاستباقي للحكومات الوطنية في تعزيز الحوار والتعاون مع الحكومات المحلية وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال تعزيز التوسع الحضري المستدام وتنشيط المدن المنكوبة.

وينبغي للسياسة الحضرية الوطنية أن تقبل التعقيد وأن تتخلى بالمرونة، فالبيئة السياسية معقدة وبالتالي فإن السياسات التي لا تتمتع بدعم سياسي وإداري كاف أو التي لم يتم تنسيقها بين القيادات من مستوياتها العليا إلى الدنيا وبين المبادرات المتخذة من القاعدة إلى القيادة غالبا ما تفشل بسبب عدم كفاية الثقة بها والدعم المقدم لها، كما أن تجزئة عملية صنع القرار تعقد التحضر لا سيما في المناطق الحضرية الكبرى.إن وجود أو عدم وجود بيانات صحيحة وقوية على المستويين الوطني والمحلي فضلا عن درجة ونوعية رصد هذه المعلومات وتقييمها، يمكن أن ينهض بالتحضر أو يعيقه ويخلق الاهتمام المتزايد بالمدن الذكية وما يتبعها من بيانات متاحة فرصا جديدة لقادة المناطق الحضرية وتؤدي التوترات التي تحدث بين العمليات الفنية والسياسية إلى رفع شروط أداء القادة إلى درجة لم تواجههم من قبل، ويتعين على السياسات

الحضرية الوطنية في القرن الواحد والعشرون أن تعترف بهذه التحديات وأن تتصدى لها بطريقة مدروسة.

وثمة مكون آخر من مكونات الحوكمة وهو التمويل، فعدم وجود موارد مالية كافية على الصعيدين الوطني يعيق إمكانية تعزيز إدارة التحضر ويمكن أيضا أن تؤثر الطريقة التي يتم بموجبها جمع تلك الموارد وتخصيصها سلبا على فاعلية السياسات الحضرية ويؤدي عدم كفاءة نظم المالية العامة المطبقة على الصعيد المحلي أو الوطني وعدم فاعليتها وعدم إيضاحها إلى إرباك إدارة التحضر وتشويش عمليات تصميم السياسات الحضرية الوطنية وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

المحاضرة السادسة

المحاضرة السادسة: التنمية الحضرية والسياسة الحضرية.

تمهيد:

التنمية الحضرية المستدامة هي مفهوم واسع وشامل يجمع في طياته العديد من المعاني التي تهدف جميعها للارتقاء بالمجتمعات الحضرية ووضع المعايير المناسبة لتحقيق أهدافه التنموية وتعتبر المشاركة المجتمعية في التنمية ركيزة أساسية من ركائز ودعائم التنمية الحضرية المستدامة، وقد ظهر مفهوم التنمية الحضرية المستدامة في اوائل الثمانينات من القرن الماضي مركزا على القضايا البيئية العالمية مع قليل من الاهتمام بالمدن والتحضر ، بيد أن أوائل التسعينيات شهدت إعلان اسطنبول الذي ينص على أهمية الاستدامة في المستوطنات البشرية بسياقها الحضري ومنذ ذلك الوقت بات المجتمع الدولي يعترف بنوع المشاكل التي تعاني منها المناطق الحضرية والحاجة إلى إيجاد حلول ومعالجات لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة للحد من الضغوط النمو الحضري التي أدت إلى غياب المساكن معقولة وما ترتب على ذلك من تحجيم مساحة السكن مقارنة بأعداد أفراد الأسرة فضلا عن الافتقار للمساحات الخضراء والمفتوحة، الأمر الذي ترتب عليه تركيز التفكير في كيفية اعتماد مبادئ الاستدامة في المناطق الحضرية.

إن المحلة هي أصغر وحدة اجتماعية اقتصادية في البيئة الحضرية وأهم مكوناتها، اذ تبرز فيها كل مشكلات المدينة الغير مستدامة، لذا فمن الضروري إيجاد محلة سكنية كأساس لتحقيق الاستدامة على المستويات الأخرى[1].

[1] مراد أحمد محمد نصر، التنمية الحضرية المستدامة للقاهرة كمدينة ميتروبوليتان ، المجلة العلمية الدولية في العمارة والهندسة والتكنولوجيا، اكاديمية البحوث المحلية

1-التنمية كمفهوم شامل:

يضم مفهوم التنمية المستدامة في طياته المستوى المحلي والاقليمي والقومي، كما يقصد به النمو التلقائي الذي يحدث في المجتمع دون تدخل مقصود، التدخل المقصود من جانب المجتمع وأجهزته، والتنمية هي تلك العملية التي يمكن من خلالها قيام أهالي المجتمعات الصغيرة من مناقشة حاجاتهم ورسم الخطط المشتركة لاشباعها، ويركز هذا التعريف على التحرك المجتمعي لحل المشكلات.

وعرفت التنمية بأنها العمل على تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن وأنها تحتاج إلى دفعة قوية لكي تخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة النمو، وهذا المفهوم يشتمل على النمو وعلى التغيير والتغير بدوره اجتماعي وثقافي كما اقتصادي وهو كيفي وكمي.

2-التنمية الحضرية المستدامة:

تعرف الاستدامة على أنها القدرة على تلبية حاجات سكان العالم الحاليين بدون الحاق الضرر بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها مع مراعاة المحاور التالية:

- المحور الاجتماعي(الانسان)
- المحور الاقتصادي
- المحور البيئي

وقد ظهر خلال مؤتمر العمران 21 التعريف التالي للتنمية الحضرية المستدامة وهو تحسين نوعية الحياة في المدينة ويتضمن ذلك فضلا عن الجانب العمراني الجانب البيئي الثقافي السياسي الاجتماعي الاقتصادي دون ترك أعباء للأجيال القادمة، هذه الاعباء هي نتيجة استنزاف الموارد الرئيسية، إن طموحنا هو التوصل إلى المبدأ الذي يقوم على أساس التوازن بين الموارد والطاقة وكذلك المدخلات

والمخرجات المالية التي تؤدي دورا مهما في جميع القرارات المستقبلية لتنمية المناطق الحضرية.

3- أهداف التنمية الحضرية المستدامة: تهدف التنمية المستدامة إلى:

- تحقيق الحياة الصحية والمنتجة للإنسان
- تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة والاستقرار.
- توفير الحق للأجيال القادمة في الموارد الطبيعية والثروات من خلال ترشيد استغلالها دون إسراف أو تبذير
- رفع المستوى المعيشي للأفراد والحد من الفقر
- المشاركة المجتمعية في وضع السياسات ومراجعتها مع وضع الأفراد.
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

وتحتاج التنمية المستدامة إلى إحداث التوازن بين العديد من الاهداف على عدة مستويات قد تتباين، حيث قد تتأثر العدالة الاجتماعية في ظل التباين الاقتصادي لبعض المناطق ذات الوفرة الاقتصادية على حساب منطقة أخرى ضعيفة الموارد، كما أنه قد تتعارض الاحتياجات المحلية للأفراد من مسكن وخدمات وامتداد على أراضي زراعية مع الاحتياجات القومية للحفاظ على الموارد الأساسية وتحقيق هذا التوازن يحتاج إلى أجهزة إدارة وهياكل تنظيمية تقوم بوضع الأهداف والأولويات وإتخاذ القرارات والعمل على إدارة تنفيذها ومتابعتها وتقويمها[1]

4-علاقة السياسة الحضرية بالتنمية:

تعتبر التنمية ركيزة أساسية وحاضرة بقوة خلال وضع السياسات الحضرية للدول وتكاد تكون التنمية أهم هدف للسياسة الحضرية، بل أكثر من ذلك أن فشل التنمية في أي دولة يعزى إلى فشل ذريع على مستوى السياسات الحضرية وواضعيها وكذا

[1] عبد السلام وآخرون، تأثير اللامركزية للإدارة الحضرية ولدعم اتخاذ القرار في ترسيخ أركان التنمية الحضرية المستدامة للمناطق المستهدفة، المؤتمر العربي الاقليمي: تحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية المستدامة، القاهرة، 2003.

آليات واستراتيجيات تطبيق هذه السياسة ويعود هذا الاختلال بين السياسة الحضرية والتنمية على خلل وظيفي في العناصر التالية:

4-1 الإدارة المحلية:

إن الادارة السليمة لاستخدام الموارد من شأنها الحفاظ عليها دون إهدارها وتوفير البيئة المنتجة الدائمة وسوء الإدارة للموارد أو الاحتياجات من شأنها القضاء على استدامة التنمية في المجتمع وانتشار البطالة والفقر وما يترتب عليه من أمراض اجتماعية، كما أنه من الأهمية بمكان تفعيل دور الأهالي والمشاركة المجتمعية مع السلطات العامة القائمة على أمور التنمية لأي مجتمع بغرض دفع وتحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يسمح بمشاركة مجتمعية إيجابية وفعالة في وضع واتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها.

4-2اللامركزية في الإدارة العمومية:

تبرز أهمية دور المحليات والمنظمات غير الحكومية في صنع القرار وإدارة التنمية العمرانية تحقيقا للاستدامة، وتتحقق اللامركزية في الادارة من خلال منظومة متكاملة، وتقاس مدى فاعليتها في مدى قدرة ممثلي المجتمع من محليات ومؤسسات في إدارة مواردهم والقدرة على صياغة قراراتهم ومطالبهم وتأثير ذلك عل السياسات العامة للإدارة المركزية العليا.

وتسعى معظم الدول في الوقت الحاضر إلى تحقيق اللامركزية في الإدارة العمومية بصفة خاصة، وقد يرجع هذا الاتجاه إلى عدة ضغوط أهمها تلك الضغوط التي تواجهها بعض الدول من جهات دولية من صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة الذي يفض تمويل مشروعات تنموية إلا في إطار إدارة ذات كفاءة عالية مما لا يتحقق في ظل المركزية، التي لها مجموع الانعكاسات التالية:

- الإدارة المركزية غير قادرة على الالمام بكافة المشكلات الحضرية التي تواجه المدن المتوسطة والصغيرة فضلا عن القرى، مما يؤدي إلى النقص الشديد في الخدمات والمرافق بهذه المناطق، مما يؤدي إلى زيادة المطردة في نمو المدن الكبرى على حساب التوازن بين أحجام التجمعات الحضرية.

- الإهتمام بالمدن الكبرى من حيث توفير الخدمات والأنشطة الاقتصادية يشجع على زيادة الهجرة إليها والإهمال المتزايد للمدن المتوسطة و الصغرى، مما يؤدي إلى ظهور المناطق العشوائية وما يتبعها من اختلالات.

- ظهور المناطق العشوائية، حيث لا تتوفر على البيئة الصحية وزيادة الاهمال في المرافق العامة ونقص المياه وتدهور حالة الصرف وزيادة المخلفات والتلوث

- الاختناقات المرورية وزيادة الرحلات اليومية وما يتبعه من تلوث وزيادة مضطردة في استهلاك الوقود والطاقة

- آثار اجتماعية واقتصادية سلبية على عملية التنمية المستدامة وتدور المشكلة في حلقة مفرغة.[1]

[1] أمجد ناهض سكيك، دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة غزة" حالة دراسية: تجربة لجان أحياء بلدية غزة، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في الهندسة المعمارية، كلية الهندسة ، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2012، ص20.

المحاضرة السابعة

المحاضرة السابعة: الاستشراف الحضري.

تمهيد:

يعتبر الاستشراف الحضري أبرز مقومات نجاح السياسات الحضرية في أي دولة من الدول، على اعتبار أن الاستشراف هو إعطاء السياسة الحضرية بعدا حيويا وديناميا لا يركز على اللحظة الراهنة والحالية، بل يتعداه الى استطلاع واستشراف المستقبل الحضري للمدن والتجمعات الحضرية، فبدونه لا يمكن التكهن بالواقع الحضري وتغيب الرؤية حول فاعلية البرامج ذات الصلة بالسياسات الحضرية كسياسة الاسكان والسياسات التنموية التي ترسم على برامج وخطط منها ما هو قريب وبعيد ومتوسط المدى، فالآليات التقليدية للتخطيط والتوقعات والعمل الجماعي أصبحت متجاوزة. وتعتبر في هذا الباب مديرية التعمير الإستشراف الحضري كلازمة لاستدامة التمدن من شأنها أن تعطي مصداقية للتخطيط الترابي وكآلية مساعدة لفهم التحولات التي تشهدها المجالات وذلك بمقاربة الإشكالات في شموليتها من خلال استباقها وإرساء حوار جماعي حول رهاناتها المستقبلية وحول الخيارات المترتبة عنها وذلك في أفق تعبئة مختلف الفاعلين لتبني استراتيجيات طموحة قبلية أو استباقية من شأنها ضمان حكامة جيدة للمجالات الترابية.[1]

1- الحوكمة والتنمية المستدامة:

من ضمن الركائز لأهداف التنمية المستدامة هي الحوكمة الرشيدة. والحوكمة في الواقع هي الركيزة التي ينبني عليها كل شيء. فإذا كانت المؤسسات ضعيفة، تصبح احتمالات نجاح أهداف التنمية المستدامة أقل بكثير؛ ولذلك تدعو هذه الأهداف إلى ‘‘مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات’’. وينطبق هذا على الجميع؛ القطاعين العام والخاص، محليا وعالميا، وعلى كل من المانحين

[1] https://www.muat.gov.ma/?q=ar/article

والمتلقي للمساعدات الرسمية؛ للتأكد من أن تقديم المساعدات يتم بكفاءة وشفافية؛ حيث تصل إلى من يحتاجون إليها بالفعل، من دون أن تهدر أو تتحول وجهتها أو تتسم بالازدواجية. وينطبق على الشركات الخاصة والمؤسسات المملوكة للدولة؛ للتأكد من أن استثماراتها تتم بشفافية على أساس من المنافسة الحرة، حتى تعود بالنفع على المواطنين.

فمن خلال ما يسببه الفساد من تقويض الثقة، وسحب للشرعية عن المؤسسات، يصبح من الصعب على البلدان اتخاذ القرارات الجماعية اللازمة لتعزيز المصلحة العامة. فكروا في هذا الأمر. إذا لم يسدد بعضهم نصيبهم العادل من الضرائب، فلن تستطيع الحكومات تدبير الإيرادات اللازمة؛ لإنجاز أولويات أهداف التنمية المستدامة. والأسوأ من ذلك أن شرعية النظام بالكامل ستقوض ، وفي الوقت نفسه، إذا كان الفساد مستشريا، فقد يسول ذلك للحكومات أن تنفق أموالا على مشروعات تولِّد عمولات دون أن تكون لها قيمة اجتماعية تذكر، وبذلك أيضا يتم تقويض جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة. هذا ما يتعلق بالقطاع العام فقط، ونحن في حاجة أيضا إلى استثمارات يقوم بها القطاع الخاص في مشروعات مستدامة طويلة الأجل، تدعم أهداف التنمية المستدامة. تشارك العديد من الدول حاليًا في إعداد أو تعزيز السياسات التي تهدف إلى تعزيز قدرات وممارسات الحكم الرشيد.[1]

و بما أن ‘‘الحكم’’ مفهوم مجرد ، فإنه يحتاج إلى تعريف ملموس يرتكز على واقع إقليم معين. من المهم أيضًا ضمان فهم مشترك للمبادئ المقبولة و المستخدمة دوليًا لتقييم الحكم في مختلف البلدان، لذلك في حين أن مفهوم الحكم الرشيد لا يتم تفسيره بشكل موحد في جميع أنحاء العالم ، يجب إنشاء فهم مشترك المعنى و المفهوم والمبادئ الأساسية التي تؤكد عليه ليكون بمثابة إرشادات للدول الأعضاء التي تشرع في إصلاحات الحوكمة.

[1] المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية https://democraticac.de/?p=83580

2- التفكير الاستشرافي الحضري:

إن وصف حقائق المدينة والتغييرات الجارية فيها يكشف عن ضعف التنبؤات والمخططات القديمة ويؤكد ضرورة الرؤية الاستشرافية للمستقبل الي تمثل حلقة في سلسلة مفاهيم مترابطة ابتداءا من الأكثر تجريدية إلى الأكثر واقعية وهي: التكهن، المخطط، البرنامج، فالاستشرافية على عكس التنبؤ تجسد التفكير بالخيارات التي تترقب المستقبل وتنتج من إرادة الفاعلين من أجل تحديده ووضع الوسائل التي تسمح بالوصول إليها، إنها تتميز بالدينامية والمرونة، تم تحديد ثلاثة أشكال في التفكير الاستشرافي:

- **الاستشرافية الادراكية:** (فهم المستقبل) وهي البحث العلمي عن طريق التمثيل الاجتماعي للمستقبل.
- **الاستشرافية التشاركية:** (مشاركة الفاعلين) وتتمثل كمادة الحوار المشترك حول المستقبل.
- **الاستشرافية الاستراتيجية:** وتهتم بآلية الانتقال من الفكرة إلى القرار والفعل.
- **الاستشرافية العامة:** وتنسق بين الأشكال الثلاثة السابقة وقد تؤدي إلى المشروع المنشود.

تعتمد هذه الدراسات الاستشرافية عل التشخيص كأداة لمعالجة الدينامية من خلال تعميق التشخيص واستخلاص النتائج حول الموضوعات القوية والنقاط الضعيفة لمعالجتها تغييرها وضبطها والتحولات والرهانات الداخلية والخارجية والوقائع التي تصنع الأحداث الممكن حدوثها على المدى القصير والبعيد والخلافات الممكنة والمناقشات.

3-نماذج من الدراسات الاستشرافية الحضرية:

3-1فرنسا:

في فرنسا عبرت المحليات عل حاجتها للتراجع عن نماذج التنبؤ الخطية واستبدالها بمناهج تناقش احتمالات المستقبل وغذى ذلك الاهتمام بالتجربة الاستشرافية على المستوى الوطني، إن المجال الحاصل في مجال التخطيط الحضري في مطلع التسعينيات يؤكد أهمية إعداد "مشروع الحاضرة" الذي يسبق إجراءات الخطة التوجيهية ويتجاوز المشروعات والمدى القصير، وبفضل مستوى الحاضرة من أجل الوصول إلى رؤية شاملة للتحولات الحضرية، فاللجوء إلى الدراسات الاستشرافية عند إعداد الخطط التوجيهية يحقق غاية مزدوجة:

- ✓ الانتقال من الاستشرافية الكمية (التي تعتمد على الحسابات الرقمية) إلى الاستشرافية لاستراتيجيات الفاعلين نظرا لاخفاق الاستشرافية الكمية في فهم الموضوعات المعقدة المتعلقة بدور العوامل الاقتصادية والإجتماعية والسياسية، فلم يعد هدف الاستشرافية كتابة المستقبل بلغة الأرقام وإنما تحليل وتبرير أشكال ومنطق ظهوره.
- ✓ الانتقال من الاستشرافية المعيارية إلى الاستشرافية من دون أحكام مسبقة لأنه يتوجب على الجهتين صاحبة المشروع والمنفذة الحصول على أقوال الفاعلين – الخبراء اتجاه تحولات العوامل المدروسة ومن دون آراء مسبقة أو مضمون معياري مبدئي.[1]

[1] إلهام حسن، تحديات المستقبل في التخطيط الحضري، الدروس المستقاة من التجارب الأوربية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الهندسية، المجلد 27، العدد 02، سورية، 2005، ص117-118-119.

2-3 بريطانيا:

عبرت إصلاحات الحكومة البريطانية المحافظة منذ بداية الثمانينيات عن رجوعها إلى المبادئ الليبرالية في مجال التخطيط وطعنت في الإرث القوي في تخطيط المدن وروجت مبدأ "السوق يوجه التخطيط الحضري"، لقد شجعت إشكالية التخطيط الحضري كأداة لمرافقة التنمية الحضرية العفوية، بحيث لا تتدخل الحكومة إلا حيث لا يستطيع القطاع الخاص أن يحل مشاكل التنظيم أو البنى التحتية، كما تم إصلاح التخطيط المكاني بشكل عميق في الدوائر الميتروبولية ولندن بواسطة القانون الخاص بالحكومة المحلية الصادر عام1985، لقد استبدل المنظومة التقليدية المؤلفة من المخطط الهيكلي والمخططات المحلية بالمخطط الموحد للتنمية الذي أصبح الوثيقة الوحيدة والالزامية المتعلقة باستعمالات الأرض وإعطاء رخص البناء وحماية المناطق الخضراء، وهو يعد ويعتمد وينفذ على مستوى كل منطقة حضريةdistrict ويشكل الإطار الشامل لسياسات التنمية المحلية ذات البعد المكاني.

3-3 ايطاليا:

ادخلت الاجراءات التشريعية التي تمت في مطلع التسعينيات إجراءات المشروع الحضري في أسس إعداد المخطط وسمحت بمواءمة التوقعات المستقبلية مع المتطلبات العملية دون الرجوع إلى إجراءات تعديل المخطط العام، ولدت وثيقة تخطيطية تستجيب بشكل أفضل لمتطلبات التغيير التي يخضع لها المجتمع في مدينة روما، أعيد توجيه سياسة تخطيط المدن على التوازي مع إعداد المخطط التنظيمي الجديد الذي يشكل المخطط الهيكلي للمدينة على المدى الطويل ويستند لمحاور استراتيجية توجه الفعل وفق أولويات في مقدمتها "صنع المدينة في المدينة القديمة"، أي إعادة الارتقاء بالأحياء المبنية أكثر من الاهتمام بمتابعة تنظيم أراضي جديدة، كما تقتضي هذه الاستراتيجية خلق مركزيات في الضواحي واستبدال العلاقة التقليدية

مركز- ضاحية، فالمخطط يتجاوز الذهنية العقلانية التسلطية وينطلق من قناعة أن التخطيط للمدن لا يقتصر عل المخطط الذي يرسم قالبا وحيدا للمستقبل وإنما هو ممارسة لسيرورة ديناميكية ضمن منظور استراتيجي.[1]

4-سيناريوهات قائمة على بعض المتغيرات المؤثرة في مدينة المستقبل:

أكدت بعض الدراسات على ارتباط مستقبل المدينة بجذورها المتأصلة في تاريخها وبالعوامل التي تؤدي إلى رسم خصائصها الاقتصادية والمكانية الحالية، وكشفت عن سيناريوهات قائمة على بعض المتغيرات:

- ✓ سيناريوهات يعبر عن مجموعة مكانية تندرج فيها القوى الفاعلة الاقتصادية كافة وتتجاوز ذهنية تجزئة المهام وتثير السؤال عن عوامل تركز الفعاليات الاقتصادية وتعبئة الفاعلين ودرجة التزامهم وأثر هذه المشروعات على المدينة واقليمها.
- ✓ سيناريو يعرف الاقليم الذي يمثل الاقتصاد الحضري بأنه حيز منتج تتحقق هويته إلا بمقدار انفتاحه على محيطه الخارجي وهو يشبه المدن بالشركات التي تندرج في شبكات من خلال تأديتها لمهام عالمية
- ✓ سيناريو يسلط الضوء غلى تسارع التغيرات الاقتصادية والحضرية وتزايد تأثير ذهنية الأقطاب التكنولوجية في تجسيد هذا السيناريو.
- ✓ سيناريو يركز على الدور الذي تلعبه الحيز المكاني في استيعاب آثار الاقتصاد كمحرك للتنمية.

إن هذه السيناريوهات أثرت على السياسات الحضرية التي أصبحت تحدد تدريجيا انطلاقا من علاقتها مع الفعاليات الاقتصادية ووفق معان تعود لمنطق المنافسة.[2]

[1] إلهام حسن، نفس المرجع، ص120.

[2]Fellmant;T.Morel; B, Teerritoirs en action , Prospactive Urbaine et Planification Stratigique, Les Annales de la Recherche Urbaine, France, No51, 1991, pp92-101.

5-تحديات ومخاوف الاستشراف الحضري:

5-1 نمو سكاني متسارع:

يُشير "مارتن ريس" إلى وقوع تطورات مفاجئة خلال الخمسين عامًا الماضية يُمكن أن تستخدم للتنبؤ ببعض الاتجاهات المستقبلية. فبحلول منتصف القرن الحادي والعشرين سيكون العالم أكثر ازدحامًا. فقبل خمسين عامًا، كان عدد سكان الأرض نحو 3 مليارات نسمة، وحاليًّا يتجاوز مليارات نسمة، وعلى الرغم من تباطؤ النمو السكاني في الوقت الحالي، إلا أنه من المتوقع أن يرتفع إلى حوالي 9 مليارات نسمة بحلول عام 2050.

ويُمكن أيضًا التنبؤ باستمرار التوسع الحضري، حيث من المتوقع أن يعيش أكثر من 70% من سكان الأرض في المدن بحلول عام 2050، كما أنه من المرجح أن يتجاوز تعداد مدن كبرى مثل: "لاجوس" و"ساو باولو" و"دلهي" 30 مليون نسمة بحلول عام 2030، الأمر الذي من شأنه أن يمثل تحديًا كبيرًا لحكومات هذه الدول.

ومن المتوقع أن يتضاعف عدد سكان القارة الإفريقية بحلول عام 2100، ليصل إلى 4 مليارات نسمة، مما يرفع عدد سكان الأرض إلى 11 مليار نسمة بحلول هذا التاريخ، وذلك وفقًا لتوقعات الأمم المتحدة. فدولة مثل نيجيريا فقط قد يصبح لديها تعداد ضخم يعادل سكان أوروبا وأمريكا الشمالية معًا، وسوف يوجد نصف أطفال العالم في القارة الإفريقية.[1]

في ضوء ما سبق، يثور تساؤل حول إمكانية توفير الغذاء لهذه الأعداد الهائلة من البشر، وقد يتحقق ذلك من خلال تطوير طرق الزراعة، والحفاظ على المياه، واستخدام المحاصيل المعدلة وراثيًّا، وغير ذلك من الآليات لضمان توفير الغذاء

[1] https://futureuae.com/ara/Mainpage/Item/2501

بحلول عام 2050، ولكن ستكون هناك حاجة ضرورية إلى تغيير نمط المعيشة الاستهلاكية والرفاهية المبالغ فيه.

من ناحية أخرى، سيؤدي هذا إلى زيادة معدلات التلوث البيئي، مما سيترتب عليه ارتفاع معدلات الانقراض بين باقي الكائنات الحية، علمًا بأن التنوع البيولوجي هو عامل حاسم في رفاهية الإنسان.

2-5 تغيرات مناخية قاسية:

توقعت الدراسة حدوث ارتفاع متزايد في درجات الحرارة، مما سيزيد من الاضطرابات المناخية خلال الـ30 عامًا القادمة، وبالتالي سيزيد ذلك الضغوطات على الغذاء والمياه، مع ازدياد موجات الهجرة بحثًا عن الغذاء. ولا يمكن استبعاد احتمالية حدوث احتباس حراري كارثي في وقت لاحق قد ينتج عنه ذوبان القمم الجليدية في "جرينلاند".

كذلك قد يرتفع تركيز ثاني أكسيد الكربون بشكل مطرد خلال السنوات الـ20 القادمة، وعلى الرغم من أن الحكومات قد قدمت في مؤتمر باريس للمناخ في 2015 مجموعة من التعهدات الهامة لمواجهة هذه الأزمة، إلا أنه لم يتم الالتزام بهذه التعهدات، خاصة تلك التعهدات المتعلقة بالوقود الأحفوري، ومكافحة آثاره، إما عن طريق استثمارات ضخمة في مجال التقاط الكربون وتخزينه، أو عن طريق الهندسة الجيولوجية.

خاتمة:

يتبين من خلال نتائج تأثيرات التجارب السابقة الذكر بأن الجدلية القائمة بين الموجود والمطلوب هي في صميم كل عملية تخطيطية والخطة التوجيهية من دون استشرافية هي مخطط من دون مضمون، فالاستشرافية تعني الأداة التوجيهية للفعل

الحكومي لأنها لا تكتفي بتشكيل طرائق التمثيل للأوضاع المستقبلية، بل تمهد السبل اللازمة لبلوغ الأهداف المرسومة من خلال تحديد الأشكال العملية للأفعال التي يفترض تبنيها، إن هذه الطبيعة المزدوجة للاستشرافية الكامنة في "الادراكية" و"الأدواتية" تعتبر كقيمة يستفاد منها في تحسين إمكانية التنظيم المتعلقة بالفعل الحكومي لبلوغ ذلك لابد من التحقيق من المبالغة في طموحات هذه المنهجية وملاءمتها مع تأثير الاحتمالات التي يخضع لها الفعل الحكومي اليوم.

المحاضرة الثامنة

المحاضرة الثامنة: السياسة الحضرية ومشكلة الإسكان.

تمهيد:

يعتبر ظهور مشكلات الإسكان الحضري نتيجة لعدة أسباب وعوامل و قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو جغرافية أو سياسية أو يعود لجميع هذه العوامل مجتمعة وبدرجات متفاوتة، ذلك أن ظهور مشكلات الإسكان الحضري الذي تجسده مناطق الإسكان المتخلفة، هو تعبير عن وجود أزمة ما، هذه الأزمة قد يعود سببها إلى عوامل جغرافية، أي أن المنطقة الحضرية توجد بمنطقة جغرافية صعبة التضاريس، حيث المساحات المخصصة لعقار الإسكان محدودة أو لأسباب اقتصادية، أي أن الأرض والعقار والإيجار وأثمانه مرتفعة تفوق إمكانيات الفئات الإجتماعية الحضرية ذات الدخل المحدود أو لأسباب اجتماعية، حيث تعود إلى ارتفاع وتيرة النمو السكاني أو سياسية، حيث طبيعة النظام والتشريع المعمول به في بعض البلدان لا يلزم الحكومات والسلطات العمومية التكفل ببرامج الإسكان وبالتالي تترك برامج الإسكات إلى القطاع الخاص والقطاعات الغير رسمية وعليه نصل إلى القول أن الإسكان المتخلف هو الإسكان الذي لا تتوفر فيه شروط الإسكان الحضري الضرورية، سواء كان ذلك من حيث نوع البناء والمواد الداخلية في تشييده أو من حيث المنظر الفيزيقي والمورفولوجي أو من حيث توفر المرافق الضرورية للإسكان كالمياه، الكهرباء...الخ

1- جوانب من مشكلة الإسكان الحضري:

1-1 الجوانب الاجتماعية:

يعتبر الإسكان مطلبا اجتماعيا أساسيا للفرد، لأنه لا يمكن أن نتصور حياة حضرية أو أية أسرة بدون إسكان، فالمكان الذي يسكن فيه الفرد يؤثر في تكوين شخصيته، كما يؤثر في صحته النفسية والجسدية والاجتماعية، كما توصلت الدراسات إلى أن ظروف الإسكان يؤدي إلى نقص النشاط وكذا ظهور الانحرافات

الاجتماعية بكل أنواعها وكذا الجماعات الاجرامية وبالتالي يؤثر الإسكان على جميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية ومنظومة القيم، بالإضافة إلى تأثيره على النواحي الصحية والأخلاقية، كما بينت الدراسات أن هناك عوامل ارتباط ما بين ظروف الإسكان من حيث الكثافة والازدحام وارتفاع معدلات الوفيات بين الأطفال وانتشار الأمراض المعدية، كما بينت التجارب الأنترومترية التي أجريت على مدارس الأطفال أن هناك علاقة ارتباط ما بين حجم الحجرة السكنية وطول ووزن الطفل، كما بين "هافت امركسن" H.Amerseinأستاذ الثحة العامة بجامعة كولومبيا الامريكية إلى احتمال وجود علاقة بين ازدحام الاسكان وظهور أمراض التنفس والربو ويضيف "لورينس فايلار" أن هناك علاقة كذلك بين الإسكان المكدس والمزدحم التي تتصف به المناطق الاسكان المتخلفة وبين انتشار الأمراض التناسلية والمشكلات الأخلاقية بسبب ضيق الاسكان وعدم وجود خصوصية بين أفراد الأسرة.[1]

1-2-الجوانب الاقتصادية:

يعتبر الاسكان الحضري محصلة عدة عوامل اقتصادية كتكاليف الدراسات والبناء والصيانة والخدمات...الخ، وبقدر ما يكون نوع الإسكان أو مستواه ملائم لدخل الأفراد والقدرات الإقتصادية للفئات الاجتماعية المعنية بقدر ما يلبي رغبات الأفراد في الإسكان ويحد من ظهور المشكلات الحضرية.

1-3-الجوانب الثقافية:

يرتبط الطلب على الاسكان بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والمهني والتعليمي والتقاليد الثقافية السائدة في المجتمع، فهناك علاقة وطيدة بين الجانب الثقافي والاسكان، فكلاهما يؤثر على الآخر بشكل مباشر، فقد تلعب التقاليد والثقافة دورا في

[1] محمد عزوز، مشكلات الاسكان الحضري، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتاع والديموغرافيا، قسنطينة، الجزائر، 2006/2005، ص87.

الرضا الحضري على المسكن والعكس صحيح، فبقدر ما كانت الثقافة السائدة متلائمة مع نوع السكن بقدر ما أدى لى الحد من المشكلات المرتبطة بالسكن.

1-4-الجوانب الإيكولوجية:

يؤثر ويتأثر الإسكان الحضري بعدة عوامل بيئية وإيكولوجية، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يضاف إلى ذلك مشكلة ازدحام الإسكان الذي يدل على مدى تلاصق البناءات مع بعضها البعض، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور صعوبات ايكولوجية وبيئية وصحية تؤثر على ظروف الإسكان داخل هذه المناطق والأحياء،كما أن ارتفاع وتيرة التحضر وزيادة معدلات الهجرة إلى المدن والمناطق الحضرية الصناعية يعد عاملا من العوامل الأساسية المؤثرة في النواحي الايكولوجية و البيئية داخل المدن الحضرية.

2-الإسكان المتخلف والسياسة الحضرية:

إن هدف أي سياسة إسكانية في أي مجتمعيجب أن تؤدي إلى خلق توازن ما بين العرض والطلب الإسكاني، وتوفير الإسكان المناسب لكل فرد من أفراد المجتمع بما يتناسب مع قدراته الإقتصادية وحجم أسرته.

وبالرغم من أن الإسكان يمثل مطلبا رئيسيا على اعتباره يشكل حاجة أساسية للأفراد والأسر إلا أن توفير الإسكان الملائم والمريح لكل الفئات والشرائح الاجتماعية على اختلاف مستوياتها الاجتماعية ليس أمرا متاحا خاصة في أكبر البلدان المتقدمة، الأمر الذي لم يعد يشكل خدمة اجتماعية أساسية بالرغم من اعتباره حق للفرد من جميع النصوص والمواثيق الدولية.

ومنه يرى المختصون في السياسات الحضرية والخدمة الاجتماعية أنه يجب على السلطات الحضرية على مستوى المدن اتباع طرق وصيغ مختلفة في إنجاز الإسكان العام للفئات الحضرية الفقيرة محدودة الدخل كمنح وتسهيلات وقروض

وتوفير العقار، ولعل من المشكلات الأساسية التي تواجه السياسات الحضرية للإسكان مشكل الهجرة من المناطق الإقليمية والريفية إلى المناطق الحضرية وما يخلفه من مشكلات حضرية، ليس فقط في توفير الإسكان والخدمات الأساسية، ولكن كذلك في نوعية العلاقات التي تنسج بين الفئات المهاجرة الجديدة التي تحمل معها ثقافتها الفرعية.

ومن المشكلات التي تواجه السياسات الحضرية فيما يتعلق بتنمية المدن الجديدة وتطويرها هي قضية التخطيط الحضري فأغلبية المدن تنموا بطريقة فوضوية بدون أن توضع لها معايير تحدد اتجاهاتها وقدراتها، الأمر الذي يؤدي إلى أن تصبح المراكز الحضرية غير قادرة على تقديم الخدمات الأساسية والمرافق الضرورية ومن بينها خدمات الإسكان، مما يؤدي إلى بروز المشكلات الحضرية.

3-سياسة التهيئة العمرانية في الجزائر:

إنّ تحليل سياسة التهيئة العمرانية في الجزائر يدفعنا لا محالة إلى استعراض تلك المراحل التي مرّت عليها، حيث أنّ الوضع السائد حاليًا يُنبِئُ عن وجود تداخل أشكال مختلفة من شَغل المجال. فقبل عهدة الاحتلال كان التنظيم المجالي مبنيًا على التضامن الإجتماعي و التكامل المجالي؛ ليمحيَ المستعمر هذا المنطق و يكيِّف عمرانا حسب ما تقتضيه ظروف الاحتلال لنصل سنة 1962 إلى عمران ريفي مدمّر، و نرث غداة الإستقلال قاعدة إقليمية مختلّة نجد فيها السهول الساحلية و مناطق الإستغلال المكثّف لسكان الأوربيين تتمركز فيها معظم الهياكل الأساسية هذا من جهة، و من جهة أخرى نجد باقي البلاد موزّع بين مناطق ذات استغلال فلاحي تقليدي، و الجهات المصدّرة

لليد العاملة الفلاحية الجزائرية المهمّشة و الضعيفة. هذه الوضعية المزرية ألزمت على السلطات العمومية و الهيئات المختصّة وضع سياسة تفضي إلى تحكّم في المجال و شغله بطريقة عقلانية، نستعرضها من خلال مراحل و توجّهات هذه السياسة و الأدوات المستعملة فيها، و هذا في المبحثين الأول و الثاني، ثم نقيّم هذه السياسة و نستخرج سلبيّاتها في المبحث الثالث.

1-3 أهمّ مراحل سياسة التهيئة العمرانية و توجّهاتها:

بحكم أنّ الإختيارات الكبرى للبلاد لم تظل على وتيرة ثابتة، و إنّما لحقتها تغيرات متتابعة، فإنّنا سنستعرض أهم المراحل التي مرّت بها سياسة التهيئة العمرانية بالجزائر مبرزين خصائصها:

1-1-3مرحلة 62 -78 سياسة التوازن الجهوي:

✓ **التوازن الجهوي**:

هو مبدأ ثابت في السياسة التنموية الجزائرية، يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين كافة أفراد الشعب، و ذلك عن طريق توزيع الدخل الوطني و توفير فرص الترقية بكيفية متساوية للجميع، و القضاء على الفوارق الجهوية الصارخة بين مختلف جهات الوطن، و بالخصوص بين مناطق الشمال و الهضاب العليا و الجنوب؛ و بين السهول و المناطق الجهوية؛ إنّ مبدأ التوازن الجهوي يعتبر عنصرا من المبادئ العامة للتنمية الوطنية حيث كان مرفوقًا بعنصر التأميم و تكوين القطاع العام.

وبظهور المخطّطين الرباعيين (1970-1973/1974-1977) تأكّد حقيقة و بصورة أوضح الاهتمام بإعادة التوازن الجهوي، وزيادة على مواصلة تنفيذ المشاريع الصناعية الكبرى و البرامج الخاصة خصّصت عمليات أخرى على المستوى

المحلي، كالمخطّطات الولائية و المخطّطات البلديّة للتنمية و مخطّطات التجديد العمراني و غيرها. وإيضاحا لأهمّ الأعمال المنجزة في تلك الفترة نذكر:

- البرامج الخاصة ابتداءًا من 1966 وهي برامج تتعلّق بعشر مناطق تتميّز بضعف الهياكل القاعديّة، و نسبة بطالة عالية، مع تزايد درجة النزوح نحو المدن الكبرى.

- برامج التجهيز المحلّي للبلديّات ابتداءًا من 1970 وترمي إلى التنمية الصناعية والإقتصادية والفلاحية والتشغيل.

- الثورة الزراعية و برامج الـ1000 تجمّع سكني (villages) سنة 1970.

- المخطّط البلدي للتنمية PCD يهدف إلى تنظيم و تخطيط تغيير المدن بالربط مع التعمير والتصنيع.
- مخطّط العصرنة العمرانية PMU الذي بدأ تطبيقه في السداسي الثاني من سنة 1976.

وقد أعطت هذه الأعمال نتائج إيجابية مثل التقليص من الفوارق في ميدان الشغل وبالتالي في المداخيل و في ميدان التربية و تنمية الهياكل الأساسية و التجهيزات والكهرباء و تطوير المدن الصغرى و المتوسطة. [1]

3-1-2 مرحلة 78-86 الإستعمال الجديد للتهيئة العمرانية:

انتهت المرحلة السابقة متميِّزة بخاصية أساسية تتمثل في نقص الهيئات المنصبّ اختصاصها في مجال شغل الإقليم و تهيئته، و التي من شأنها الوقوف أمام النّزوح الريفي و البطالة المنتشرة في مختلف المنشآت العمرانية؛ فظهرت ابتداءًا من سنة 1980 التهيئة العمرانية أكثر تأكيدًا ووجلاءًا عن طريق سلسلة من الإجراءات، فظهرت ضمن صلاحيات دائرة وزارية و ذلك بإحداث وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية.

[1] Cherif Rahmani :La croissance urbaine en Algérie, OPU,1982,p229.

كما تأسّست سنة 1981 الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية (ANAT) التي كُلِّفت على الخصوص بإعداد المخطّط الوطني للتهيئة العمرانية (SNAT)، و من جهة أخرى صدر قانونان في نفس السنة يتضمّنان تعديلات و تتميمات لقانوني الولاية و البلدية ينصّان على صلاحيات الجماعات المحلية و يزوِّدانها بأدوات خاصّة كالمخطّط الولائي للتهيئة و نظيره البلدي و سيأتي الكلام عليهما في موضعه.

و تزوّدت التهيئة العمرانية أيضًا سنة 1987 بالقانون المتعلّق بالتهيئة العمرانية الذي يوضّح أدواتها على المستويين الوطني و الجهوي، و يحدّد اتّساقها و تناسقها .

3-1-3مرحلة 86-94 إنحطاط السياسة المجالية:

كانت سنة 1986 بداية دخول الجزائر في أزمتها على مختلف المستويات (الإقتصادية، الدبلوماسية، المالية، والأمنية)، فأمام أزمة مالية نجمت عن انخفاض سعر البترول و زاد من حدّتها تقلّبات سعر الدولار، لم للدولة خيار سوى الإنسحاب والتخلّي عن كلّ عمليات التخطيط المجالي و التهيئة العمرانية.

وبرزت تبعات و نتائج ذلك على الحالة الراهنة للإقليم فيما يخصّ تجهيزه والنشاطات التنموية التي أُنجزت من الإستقلال إلى تلك الفترة، وعليه ظهرت محدودية مساعي التنمية، و اثّر غياب سياسة التهيئة العمرانية سلبيًّا، حيث أفضى ذلك إلى ظهور اختلالات على المستوى الإقليمي والسكّاني.

4-أدوات التهيئة العمرانية والتعمير:

كانت سياسة التهيئة العمرانية في بداية الثمانينات مجرّد تصوّرات محدّدة في المخطّطات الوطنية، و لم يكن في الحسبان أنّها ستدخل حيِّز التطبيق إلاّ بعد صدور نصوص قانونية تضفي عليها الطّابع التنظيمي، و بالفعل فقد عرف شغل المجال صدور أهمّ قانونين يحدِّدان أدوات التهيئة العمرانية، نتعرّض لهما في المطلبين التاليين:

✓ **حسب القانون 87-03 المتعلق بالتهيئة العمرانية:**

يهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد العامة الرامية إلى تنظيم إنتاج الأراضي، و الموازنة بين وظائف السكن و الفلاحة و الصناعة و وقاية المحيط و الأوساط الطبيعية و مجالات أخرى أدرجها القانون، و ذلك على أساس إحترام مبادئ و أهداف السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية؛ و حسب ما جاء فيه فهناك ثلاثة 3 أنواع من المخطّطات:

✓ **المخطّط الوطني للتهيئة العمرانية(SNAT)** :

يُعتبر المخطّط الوطني للتهيئة العمرانية المادّة الأساسية و الخام المشكّلة لهذا القانون، حيث يجسّد الإختيارات المحددة بخصوص تهيئة المجال الوطني و تنظيمه على المدى الطويل و ذلك في آفاق 2010 2025، فطُرحت من خلاله ملفات متعلّقة بالديمغرافية، الموارد الطبيعية، النشاطات الإنتاجية، المنشآت القاعديّة و البيئة؛ ويشكّل الإطار الإستدلالي لتوزيع الأعمال التنموية و توزيع أماكنها، فهو إذن بمثابة أداة استراتيجية لتطبيق مبادئ التهيئة العمرانية، و بهذا فهو يدمج بصفة إلزامية الأهداف المحدّدة للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية.[1]

إنّ هذا المخطّط يحدّد المقاييس التالية و ذلك اعتمادا على الأهداف الأساسية الموكلة إليه:

- الشغل العقلاني للمجال الوطني.
- وضع قنوات للهياكل القاعدية بصفة منسّقة و تعيين التجهيزات الكبرى.
- توزيع المخطّطات المعدّة للسكان، و الأنشطة الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية.
- تقييم الإستغلال العقلاني للموارد البشرية.

[1] بشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص120.

- حماية التراث الإيكولوجي و الثقافي و التاريخي الوطني.

و في هذا الصدد فإنه يحدد البرامج و النشاطات الكبرى بفترات زمنية تتناسب و المجال التخطيطي الوطني، و يحدد سلّم الأولويات و تخصيص الموارد النادرة و غير القابلة للتّجديد، كما يحدّد توجيهات التنمية و التهيئة على المستوى الجهوي.

✓ **المخطّط الجهوي للتهيئة العمرانية (SRAT) :**

هو أداة التطبيق المباشرة لتجسيد توجيهات المخطّط الوطني، حيث يتولّى في حدود مجاله شرح و توضيح التوجيهات و المبادئ المقرّرة في الوطني، و يُحدّد بنفس الإجراءات التي يحدد بها SNAT ، و يتكفّل بالتنمية الجهوية عاملا على تبسيط و تكييف أعمال التهيئة العمرانية الواردة ضمن الخطّة الوطنية قصد القضاء التدريجي على الفوارق الجهوية، و تشجيع التنمية و التكامل ما بين الجهات.

و يعمل المخطّط الجهوي على تنمية المجالات التالية:

- قواعد التنسيق الزمنية للتنمية.

- تحديد مساحات التعمير لمختلف التجمّعات الحضرية و تلك المتواجدة في الأراضي الخصبة.

- الصبغات المجالية الرئيسية و ذلك حسب القيود الطبيعية، و كذا المحاور الإنمائية كالهياكل القاعدية و مناطق الأنشطة الإقتصادية و مخطّطات استعمال الموارد الطبيعية.

- الأنشطة الواجب تنميتها لإعادة توازن الجهات.

✓ **مخطّطات التهيئة المحلّية**: هي على نوعين:

- **مخطّط تهيئة الولاية (PAW)**:

حسب توجيهات و مبادئ كل من المخططين الوطني و الجهوي تقوم كل ولاية بإعداد مخطط تهيئتها. حيث تبادر بذلك الإدارة بالتشاور مع الأعوان الإقتصاديين و الإجتماعيين للولاية و مجالس المداولة بالولاية و البلديات و ممثلي الجمعيات المهنية.

يهدف المخطط الولائي للتهيئة إلى توضيح التوجهات المعدّة في المخطط الجهوي و شرحها فيما يخصّ الإقليم الذي تشغله، بإدخال التوجهات الخصوصية لكل مساحة من التخطيط بين البلديات التي تهيكل الولاية، فهو يوضح و يضبط:

- التوجهات البلدية الرئيسية.

- توجيهات التنمية و الأعمال الواجب القيام بها من أجل إعادة التوازن لتوزيع الأنشطة و توطين السكان.

- تنظيم الهياكل الأساسية ومناطق الأنشطة الإقتصادية أو الخاصة بالإستصلاح.

- قواعد التماسك القطاعي و الزمني لتطوير الولاية من خلال علاقتها مع المخطط الجهوي.

هذا علاوة على لزوم احتواء المخططات الولائية للإنسجام بين البلديات و ذلك لفائدة التنمية المنسقة و المتكاملة للولاية من خلال تحديد التوجهات التنموية و الديمغرافية لمختلف البلديات، ويعتبر إقليم كل ولاية أيضا، مجالا لتثمين نَوْعِي لهذا الإنسجام على مستوى الخدمات العمومية خاصة التي تهمّ السكان مباشرة و التي ينبغي تكييفها ابتداءا من هذا الصعيد مع التوزيع و مع خصوصيات هؤلاء السكان.

- **مخطّط تهيئة البلدية (PAC)** :

إن البلديات باعتبارها جماعات قاعدية هي المجالات التي ينبغي أن تفضي إليها و تتجسد فيها السياسات التي تحملها التهيئة العمرانية بمختلف أشكالها، والتي من بينها نوعية إطار الحياة، والعدالة الاجتماعية، وانخراط المواطنين باعتبارهم الصانعين للتنمية والمستفيدين منها.

وعليه كان مخطط تهيئة البلدية الخلية الأساسية لتطبيق السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية بالمخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ومخطط شغل الأراضي المحدّدان بموجب القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير.[1]

[1] القانون 87-03 المؤرّخ في 27-جانفي-1987 المتعلّق بالتهيئة العمرانية، ج ر 05.

المحاضرة التاسعة

المحاضرة التاسعة: السياسة الحضرية وملامح اقتصاد المعرفة

تمهيد:

إن أهم ما يميز المجتمعات على اختلافها اليوم أنها تعيش عصر السرعة والتطور التكنولوجي الذي أضحى الشغل الشاغل للقائمين على شؤون الدول والحكومات، بقصد مواكبة هذا التطور ومجاراته والأخذ بأسباب التقدم والرقي في سلم التنمية وتحسين جودة الحياة التي لا يمكن أن تتحقق إلا في إطار الوعي بأهمية هذه الثورة الرقمية التي تعتبر بمثابة طفرة كونية أصبحت أمرا واقعا وقدرا لا مفر منه، بل أصبح من المعيب العيش في هامش هذه الأمواج الرقمية والافتراضية التي مست أبسط جوانب حياة الأفراد والجماعات، وفي ذلك ظهرت التداعيات والنتائج واضحة وجلية بين المجتمعات، بين تلك الصانعة لهذه الثورة الرقمية والمتمكنة منها وبين مجتمعات أخرى تعاملت مع هذا الواقع التكنولوجي الجديد تعاملا استهلاكيا كما هو دأبها مع كل ما تنتجه المجتمعات المتقدمة عبر التاريخ والأزمنة، وهنا التمييز واضح وجلي بين منتج للرقمنة ومتحكم فيها و آخر مستهلك لها كما هي.

ولعل عامل السرعة الذي يعتبر العنوان الأبرز لهذه الثورة الكونية هو الذي فاقم من حجم الضغوط الممارسة على كثير من الدول المستهلكة لكل ما يُنتج، حيث أن غالبيتها إن لم نقل كلها قد انخرطت فيها دون أن يكون لها الاختيار بين قبولها أو المضي قدما في حالها بمعزل عن بقية العالم ومجاراته، وهذا الخيار الذي كان له تبعات على تقدم هذه المجتمعات في سلم الرقي والتقدم في شتى المجالات نتيجة عزلتها، فهذه السرعة الرقمية لا تدع مجالا للاستيعاب وفهم التداعيات ولعل هذا الذي شكل الكثير من الأخطاء التي وقعت في مجتمعات عدة انعكست على الحياة ووصل الأمر إلى أن الكثير منها حول فرصة النجاح والتطور إلى نقيضها أي فشل ومشكلات اجتماعية متفاقمة تتخبط فيها نتيجة التداعيات الخطيرة لهذا التطور وهذه السرعة

الفائقة في مجال غزارة المعرفة والمعلومات والرقمنة، فأصبحت هذه الأخيرة عبئا يضاف إلى تراكمات الأعباء التاريخية، كما هوا الحال بالنسبة للمجتمعات المتخلفة أو كما تسمى بالمجتمعات النامية أو غيرها من التسميات التي تتفق كلها على تقسيم المجتمعات إلى متقدمة أو أخرى متخلفة، هذه الأخيرة التي أنهكتها قرون الاستعباد والاستعمار ومزقتها نزاعات العرق والأقليات، وتداعيات الفقر والهشاشة الاجتماعية، كل ذلك وزادها عدم التمكن من أسباب التقدم التكنولوجي عبئا جديدا يضاف إلى أعباء تناضل المجتمعات المتخلفة لتجاوزها ومن بينها الثورة الرقمية والحالة التكنولوجية التي يعيشها العالم المعاصر بأسره.

فالثورة الرقمية من خلال ما تقدم أصبحت حالة مميزة لكل المجتمعات على اختلافها ولم تعد حكرا على منتجها، هذا الأخير الذي لا يمكنه الاستغناء على نقيضه من المجتمعات المتخلفة والمستهلكة للمنتوج الرقمي، نتيجة عديد التعاملات والمعاملات الاقتصادية على وجد التحديد نظرا لمجموع الاستفادات المختلفة وعلى رأسها الثروات الأولية والباطنية التي تزخر بها المجتمعات المتخلفة (خاصة الافريقية منها) والتي لا يكن أن تستغني عنها الدول المتقدمة لعدة اعتبارات تاريخية واقتصادية.

من هنا وانطلاقا من هذه الحتمية العصرية، كان لزاما على كثير من الدول والحكومات ومن ثم المجتمعات الأخذ بأسباب هذه الرقمنة مادامت قدرها ولا يمكن تجاهلها والفرار من هذا الواقع الجديد، بل وجب مواجهته والتعامل معه وفق واقعها ومعطيات وخصوصيات مجتمعاتها، فكان لزاما عليها الانخراط في ثورة المعلومات والولوج إلى رقمنة قطاعاتها تسهيلا لتعاملاتها وإحياءا لمكامن القوة فيها انطلاقا من الاهتمام بالعنصر البشري بوصفه خلاقا للثورة، وبالتالي قدرته على الأخذ بأسباب

التطور الناتج عن القدرة على التمكن من خبايا هذا الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة.

كما لا يمكن تجاهل عوامل التحضر التي تعرفها المدن والمدينة الجزائرية خصوصا خاصة ما تعلق بمظاهر الحضرية التي لا يمكن أن تخطئها عين الملاحظة، ومن ذلك التطور الذي عرفته الحياة بفعل الهجرات خاصة من الأرياف والمدن بغية تحسين أوضاع الحياة الاجتماعية للأسر التي وجدت في حياة الأرياف والبوادي عائقا أمام تدرجها في سلم الرقي الاجتماعي، فقد كان لمظاهر التحضر دور مهم في التعجيل باعتماد اقتصاد المعرفة داخل المدن ومس ذلك تعاملات الأفراد الاقتصادية التجارية والمالية وتجاوز ذلك إلى التعاملات الاجتماعية ومختلف الروابط المتعلقة بها نتيجة وسائل التواصل الاجتماعي ومتلف منصات الاتصال والتواصل ناهيك عن سهولة الوصول للمعرفة ومختلف استخداماتها العلمية في مختلف التخصصات والمجالات، لكن يبقى السؤال المطروح هو: هل كل ما حققه اقتصاد المعرفة (الذي جاء نتيجة للتحضر والحضرية) أن يصل بالمدينة الجزائرية إلى مستوى المدينة الذكية؟

1-مدخل مفاهيمي:

لا بد في بداية هذا الدرس من تسليط الضوء على أهم المفاهيم التي لما للمفاهيم من دور في فهم الموضوع برمته على اعتبار أنها محور المعرفة ومن خلالها تتحدد ملامح التخصص العلمي بل العلم ككل، فهي التي تعطي لكل علم ملامحه وتميزه عن باقي العلوم الأخرى عن طريق ما يطرح من موضوعات مختلفة يكون للمفهوم فيها دور في الربط بين متغيرات مختلف المواضيع والدراسات، ولا يمكن المرور إلى مراحل البحث العلمي وخطواته بدون استحضار النسق المفاهيمي الذي يعطي أبعادا

للدراسة محل المقاربة والتتبع من خلال مجموع المتغيرات الخاصة بالموضوع التي هي في نهاية المطاف ما يعبر عنه بالمفاهيم.

وفي دراستنا هذه اعتمدنا على مجموعة من المفاهيم التي كانت بمثابة مفاتيح منهجية لفهم أعمق للدراسة خاصة تلك المفاهيم التي ترافق كل مراحل الدراسة ككل والتي هي في ورقتنا جاءت على النحو التالي:

1-1 اقتصاد المعرفة:

يعتبر هذا المفهوم محور الملتقى العلمي وكذلك يعتبر مفهوم رئيسي تدور عليه هذه الورقة نظرا لأهميته من جهة وثانيا لحاجة البحث فيه وتعميق المقاربات والجهود العلمية حوله، خاصة إذا علمنا حجم الاستهلاك المعرفي لهذا المفهوم وتداوله المستمر في أكثر من بيئة وفي أكثر من تخصص علمي، بل أكثر من ذلك تعدد المجالات التي ترتبط بحياة الفرد بوصفه أهم حلقة يهدفها اقتصاد المعرفة، لأن الفرد هو المنتج للمعرفة كما أنه هو المستفيد منها كما أنه يطورها باستمرار نتيجة حالة التغير التي يعيشها هو والتي تحتاج دوما إلى مرافقة لسد مختلف حاجياته التي هي في نهاية المطاف نتاج للتغير الاجتماعي الذي تعتبر المعرفة واقتصادها أهم عناوينها.

وللمعرفة أهمية اقتصادية متصلة بثقافة الانتاج وظروف السوق وتوافد الموارد وفي الواقع أصبحت المعرفة حول المعرفة أحد الموارد الاقتصادية الرئسية حتى قيل إن المعرفة أصبحت المورد الوحيد الذي يمكنه إنشاء ميزة تنافسية مستمرة للأفراد أو المؤسسات أو للأمم، والتحول نحو المعرفة باعتبارها أحد الموارد الاقتصادية الرئيسية إلى جانب طبيعتها باعتبارها منفعة عامة له امكانات كبيرة في تخفيف حدة

الفقر والتأكد من عدالة توزيع منافع التقدم الاقتصادي والتقني على نطاق واسع، بمعنى أن المعرفة طريق للتنمية المستدامة[1].

إن أول ذكر لمصطلح اقتصاد المعرفة كان لعالم الاقتصاد الاسترالي" Fritz machlupعام 1962 في بحث منشور عن قياس ناتج المعرفة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قدر حجم المعرفة بالولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة ب:136.4مليون دولار، أي ما يقارب29 بالمئة من الناتج الاجمالي الأمريكي، ليتتالى بعدها ذكره باسهاب في الأبحاث والتقارير التي تصدرها بعض المؤسسات الاقتصادية الدولية كالبنك العالمي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وعلى الرغم من تمايز المصطلحات التي تم توظيفها لتوصيف الحقبة الزمنية التي نعيشها من عصر ما بعد الصناعة، عصر المعلومات، الموجة الثالثة أو عصر المعرفة، إلا أنها تتفق في جوهرها على شيء واحد هو أن المعرفة أصبحت تمثل عنصرا حيويا وهاما في حياة الأفراد والمجتمعات[2].

2-1 المدينة:

تعتبر المدينة محور وجوهر البحث في حقل علم الاجتماع الحضري الذي يعنى بدراسة الظواهر الاجتماعية التي تدور داخل المدينة بما فيها العلاقات الاجتماعية ونشأة المدن وعلاقاتها مع الأرياف وما ينتج عن ظاهرة الهجرة والحراك المجالي، وقد وجدت الكثير من التعاريف التي حاولت مقاربة هذا المفهوم وتحديد ماهيته، فتعددت بذلك الاسهامات وتعددت كذلك المعايير التي على أساسها تصنف المدن وتختلف عن الأرياف فنجد المعيار القائم على عدد النسمات أو المعيار الديموغرافي وكذلك المعيار الضريبي والمعيار الإداري، إضافة إلى المعيار القائم على النشاط

[1] سلطان أحمد، اقتصاد المعرفة للتنمية المستدامة –الفكر رأسمال والمعرفة*أصول*، مركز البحوث والتواصل المعرفي، السعودية،2018، ص18.

[2] سمير مسعي، اقتصاد المعرفة في الجزائر، الواقع ومتطلبات التحول، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة العربي ابن مهيدي، أم البواقي، الجزائر،2015/2014، ص92.

السائد بين نشاط صناعي تعنى به المدن ونشاط زراعي تعنى به المجالات الريفية والبدوية.

كما أن مصطلح المدينة يكتنفه بعض الغموض، فهو مفهوم وصفي يسمح بمعاينة حقيقة مادية ومفهوم تأويلي في حالة إشارته إلى مجموعة من الوظائف الاجتماعية المختلفة والتي تجعل من المدينة شيئا مختلفا تماما عن مؤسسة أو عن مدرسة مثلا، وهذا في رأينا شيء أساسي لفهم مدلول هذا المصطلح من خلال مقارنته ببعض المفاهيم أو حتى من خلال اشتقاقات لغوية تمت بصلة الوثيقة له[1] ، "إن كلمة المدينة في اللغة العربية واللغات السامية الأخرى مشتقة من "دان" يدين الحاكم، الديان القاضي، فهي مكان إقامة القاضي وفي هذا إشارة إلى وظيفة الحكم والإدارة وهي من أولى وظائف المدن في التاريخ القديم[2].

وأهم ما يميز المدينة هي الكثافة السكانية العالية عكس الريف، إضافة إلى التنوع الاقتصادي بخلاف القرى التي يعمل سكانها نفس المهنة كالزراعة وتربية المواشي، في حين تميز المدينة تعدد النشاط كالتجارة والخدمات بالإضافة إلى التنوع الثقافي، فهي بوتقة تختلط فيها الأجناس والثقافات كما التشريعات القانونية التي تضبط العلاقات الاجتماعية في المدينة، وذلك بصفتها وسيلة أساسية لتنظيم علاقات سكان المدن وحياتهم الاقتصادية ومع الزيادة الديموغرافية وتوسع النشاط بالمدينة حيث تمتد حدودها وتسيطر على المناطق التي تقع خارج هذه الحدود[3].

---

[1] منصور مرقومة، أنثروبولوجيا المدينة والفضاءات الحضرية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2020،ص24.

[2] غريب محمد سيد أحمد، *علم الاجتماع الحضري*، دار المعرفة الجامعية، مصر،2006، ص75.

[3] ابراهيم فتحي علي أبو راض و فتحي عبد العزيز ، *جغرافية التنمية المستدامة*. دار النهضة العربية، لبنان،2003، ص97.

3-1 التحضر:

لا يمكن الحديث عن المدينة دون المرور عبر مفهوم التحضر نظرا لحجم الارتباط القوي بين المفهومين بل تشابه التناول لكليهما بمعنى واحد في كثير من الكتابات والاسهامات، لأن التحضر يعتبر سمة لحياة المدن، وبالتالي هو محصلة للتمدن، ويشير التحضر إلى الأنماط الجديدة من الحياة والتي تتسم بالحداثة والتطور والعصرنة والتي تختلف عن تلك القديمة التقليدية التي تمارس في الأرياف والبوادي، ولعل هذا التطور الحاصل على مستوى حياةالأفراد هو الذي يحيلنا إلى جانب ذو صلة بمسألة التحضر والمتمثل في اقتصاد المعرفة أو الرقمنة، هذه المفاهيم التي ارتبطت بشكل مباشر مع التحضر الذي لا يمكن الحديث عنه إلا في إطار حالة من التقدم والعصرنة التي يعبر عنها باقتصاد المعرفة.

ولعل هذه العلاقة بين التحضر واقتصاد المعرفة هو المنفذ لذي من خلاله وقع اختيارنا على هذا الموضوع ضمن هذه الورقة البحثية التي تتناول اقتصاد المعرفة كمتغير أساسي في هذه الورقة، لنحاول إيجاد مختلف العلاقات والترابطات الممكنة بين هذا المفهوم(اقتصاد المعرفة) من جهة وبين التحضر والمدينة من جهة أخرى.

كما أن العلاقة الأساسية التي لا يكن إنكارها وتجاهلها هي أن اقتصاد المعرفة ورقمنة الحياة وقيمة المعرفة في الاقتصاد يتجلى في المدينة من خلال ما بات يصطلح عليه بالمدينة الذكية، هذه الأخيرة التي تعتبر أسمى ما وصل إليه الفكر التنظيمي في مجال تسهيل حياة سكان المدن من خلال التشجيع وترسيخ ثقافة الرقمنة واقتصاد المعرفة في محاولة لتجاوز مفاهيم مرتبطة بالمدن القديمة أو البدائية إن صح التعبير، ومع اقتصاد المعرفة بات الإنسان يطمح إلى بلوغ حياة أكثر رفاهية وجودة ونوعية بفضل خاصبة السرعة التي قللت من التكاليف وقلصت من الجهد، وباتت كل متطلبات الإنسان ملباة وبنوعية عالية، بل وفي أسرع وقت ممكن.

وبالعودة إلى مفهوم التحضر، فإنه عملية زيادة سكان المدن عن طريق التغير الحاصل في حياة سكان الريف وانتقالهم للعيش في المدن المتواجدة في مناطق بعيدة وتصاحب هذه الزيادة تغيرات في عادات وطبائع وممارسات وطرق معيشة سكان الريف حتى يتأقلموا ويتكيفوا مع المعيشة في المدن، أي اكتسابهم لثقافة جديدة هي الثقافة الحضرية أو المدينة، ولا يمكننا استثناء من ذلك كله التغير الحاصل في نشاطاتهم الاقتصادية، بحيث تنتقل من تلك الخاصة بالريف إلى ممارساتهم لنشاطات خاصة بالمدينة وعلى ذلك يمكننا أن نعرف درجة التحضر والتي هي نسبة سكان المدن لمجموع سكان بلد ما في وقت معين ونمو الحضر الذي هو زيادة عدد سكان المدن، ويعرفه "لورين نلسون" (Nilson . L.): "كلمة التحضر مرادف لكلمة العلمانية التي تمتاز بالتقدم بمعدلات سريعة ووجود وسائل اتصال حديثة تربط بين المناطق المختلفة...."[1]

2- من الاحتياجات القديمة إلى الاحتياجات الجديدة:

لقد أحدث بروز وانتشار اقتصاد المعرفة تغييرا مهما في حياة الأفراد، وبالتالي سكان المدن نتيجة التغير الذي مس الأنظمة ومختلف الأبنية التي تتعلق بحياة الفرد بداية بالبناء الاقتصادي وما تبعه من تغير على مستوى البنية الاجتماعية، هذه الأخيرة التي لم تصمد أمام السيل الجارف من التطور والتقدم التقني الذي أفرزه اعتماد المعلومة والمعرفة كأساس للاقتصاد، وبالتالي العلاقات على اختلافها وحتى الاجتماعية منها، فكانت شبكات الانترنيت بديلا مهما لكثير من الاحتياجات التقليدية وحتى الاحتياجات الاجتماعية، حيث تحولت العلاقات من بعدها المباشر القائم على الالتقاء كما كان الحال في البيئة التقليدية في الريف إلى علاقات افتراضية مجردة قائمة على الرقمنة وشبكة الاتصالات السريعة، وهذا ما يمكن أن يلاحظ من خلال

[1] عبد الرؤوف الضبع، *علم الاجتماع الحضري*، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2003،ص14.

منصات التواصل الاجتماعي المختلفة والتي هي نتاج لحالة التقدم الذي عرفه المجتمع من خلال اقتصاد المعرفة، حيث قربت المسافات الاجتماعية بعدما كانت بعيدة وتحدها الأزمنة والمسافات الجغرافية التي تستغرق الجهد والزمن معا، لتصبح العلاقات الاجتماعية مرقمنة ومتاحة وسهلة وغزت جميع الفئات الاجتماعية مهما كان مستواها وحضها من هذه التقنيات الجديدة فيكفي أن تمتلك هاتفا لتتصل بالكل وفي أسرع وقت ممكن.

كما غزت الرقمنة وسهلت الوصول إلى الاحتياجات القديمة الضرورية لحياة الأفراد داخل المدن من مأكل ومشرب وملبس وتحولت طريقة عرضها وتسوقها بين الجميع من خلال فضاءات الانترنيت ومواقع التجارة الالكترونية التي ازدهرت عبر العالم ومنحت الجميع فرص الحصول على ما يشاءون وفي أي مكان من الكون شاءوا.

ليتحول تبعا لذلك التحضر من الشكل التقليدي إلى الشكل الرقمي القائم على شبكات الرقمنة والمجالات الافتراضية، وتحول كل ما يتعلق بالعمل الصناعي من كونه جهدا عضليا إلى جهد تكنولوجي قائم على الابداع، فعلى عكس العمالة البسيطة التي سادت في العصر الصناعي، فالعمالة المعرفية في وقتنا الحالي تمتلك أهم عناصر الإنتاج (معرفة، مهارة، خبرة...الخ) وهي أدوات يمكنهم أخذها معهم عند الإنتقال من مؤسسة إلى أخرى، فإذا كانت المؤسسات تمتلك الأصول المادية المجسدة في المعدات والمباني وغيرها، فهي لا تمتلك هذا النوع من الأصول، لذلك أصبحت العديد من المؤسسات (خاصة المؤسسات كثيفة المعرفة) تحافظ على رأسمالها البشري وتحاول ربط مهارات العمال برأسمال الشركة عن طريق مكافئتهم بمنحهم

جزءا من أسهم المؤسسة[1]، فقد شهد عالم الأعمال خلال العقدين الأخيرين من الزمن تحولا ثوريا في المفاهيم الاستثمارية للمنظماتـ حيث أصبح إنتاج السلع والخدمات وخلق الثروة يعتمد بشكل كبير على الأصول المعنوية بدل الأصول المادية.

3- تحديات المدينة في ظل اقتصاد المعرفة:

لا يمكن تجاهل حجم التطور الذي تعرفه التجمعات الحضرية ممثلة في المدن مستفيدة بذلك من تأثيرات إقتصاد المعرفة، هذا الأخير الذي مس كل جوانب الحياة الحضرية مستفيدا من الثورة المعرفية وما تبعها من ثورة على مستوى الرقمنة واستخدام التكنولوجيا الحديثة للتطور والتطوير الدائم والمستمر، كل ذلك تسهيلا لمناحي الحياة، كما سبق الذكر كما أن المدن في جانب آخر لم تعد مخيرة بين الانخراط في هذه الثورة المعرفية بل كان لزاما عليها وبصفة حتمية الأخذ بأسباب التطور الذي أتى به اقتصاد المعرفة لأنها ببساطة لم تكن منتجة هذا الاقتصاد الجديد، بل كانت كما في كل مرة في مقام المستهلك لهذا الاقتصاد وما انجر عنه من تداعيات سواء في بعدها السلبي أو الايجابي.

كما أن المدينة اليوم مطالبة بالاستفادة والأخذ بأسباب التطور العمراني من خلال الاندماج مع متطلبات اقتصاد المعرفة والاستفادة منه خدمتا للبيئة الحضرية وتطويرها وأكثر من ذلك تطوير حياة الأفراد وبيئتهم التي يعيشون فيها من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف أو بالأحرى التحديات الحضرية التي تواجهها اليوم أو مستقبلا من خلال الاستفادة من مخرجات اقتصاد المعرفة الذي يمكِن من تحقيق مجموعة من التحديات والأهداف والتي هي محصلة العمل على تفعيل دور المعرفة في إحداث فعل التنمية في التجمعات الحضرية والمدن بصفة عامة، وتكاد تكون هذه

[1] سمير مسعي، اقتصاد المعرفة في الجزائر، الواقع ومتطلبات التحول، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة العربي ابن مهيدي، أم البواقي، الجزائر،2015/2014، ص 80.

التحديات غير مقتصرة على الجزائر وحدها بل هي تحديات اقليمية وحتى دولية خاصة إذا علمنا حجم المخاطر الي تهدد المدن عبر العالم، مما جعل أعلى هيئة في العالم ممثلة في الأمم المتحدة عبر مؤسساتها وبرامجها تدق ناقوس الخطر في محاولة للإسراع في إصلاح ما أفسدته عوامل الهدر البيئي ومعيقات التنمية من خلال ضرورة تحقيق ومواجهة مختلف التحديات التالية:

3-1-التنمية الحضرية والبيئية المستدامة:

و في هذا السياق تهدف إستراتيجية البنك الدولي للتنمية الحضرية إلى ضمان إدارة التوسع العمراني السريع إدارة جيدة تكفل نموا يتسم بالمرونة والاحتواء والاستدامة، مع زيادة التأكيد على معالجة المخاطر المتصلة بتغيُّر المناخ وتحسين الخدمات لفقراء الحضر. ولتنفيذ هذه الإستراتيجية، تم إنجاز مراجعات التوسع العمراني وهي دراسات تشخيصية لمساعدة المدن على اتخاذ قرارات مستنيرة تتصل بالسياسات والاستثمارات في 14 بلدا، وتجري حاليا هذه المراجعات في 15 بلدا آخر لتغطي 53 في المائة من سكان الحضر في العالم، ويتطلب بناء مدن "ناجحة" - أي تراعي البيئة، وتتسم بالاحتواء، والمرونة، والقدرة على المنافسة، وتعتمد على قوة الأنظمة والإدارة العامة الحضرية- تنسيقا مكثفا للسياسات وخيارات الاستثمارات. وهذا هو جوهر عمل البنك الدولي. ولتحسين الفهم للتحديات والفرص التي ينطوي عليها الزحف العمراني السريع في البلدان النامية، قاد البنك جهودا لتعزيز نهج برامجي، ومن شأن القرارات الخاصة بالبنية التحتية والسياسات التي تتخذ اليوم أن تُحدِّد أنماط التنمية الحضرية لعقود قادمة، ويهدف البنك إلى استغلال

هذه "الفرصة السانحة" لجعل التنمية الحضرية حافزا لنمو مستدام، ومساعدا على تقديم خدمات أساسية ومساكن ووسائل انتقال وفرص عمل ميسورة.[1]

يمكن القول أن الإنسان هو في قلب المعادلة البيئية وأن ضمان استمراريته فوق ترابه رهين بابداعاته وابتكاراته لتحسين إطار معيشته، فصامع القرار المحلي يبقى في النهاية إنسانا ولابد أن يراعي ذلك عند اتخاذ القرار، كما أن المواطن المستهلك المستغل للمرافق العمومية المحلية هو كذلك إنسان عليه أن يتحلى بأكبر قدر من المواطنة حفاظا على بيئته وفضاء عيش أبنائه، فالمسؤولية مسؤولية الجميع ولابد أن تتضافر الجهود للتقليل وللاقتصاد من استهلاك الماء والكهرباء، الاقتصاد في استهلاك الوقود وتشجيع البدائل الايكولوجية، التدبير الجيد للنفايات من طرف المواطن ومن طرف مسيري الوحدات الترابية، توفير المرافق الصحية بالمدينة حفاظا على نظافة المجالات الخضراء، تشجيع البحث العلمي والابتكارات في مجال البيئة و توفير البيئة الحاضنة لها وتكريم أصحابها وتسويق ابتكاراتهم وكذا اعتماد ميثاق أخضر للمدينة من أهدافه إعادة الاعتبار للموروث والتراث الأخضر واعتماد مخطط المدينة يمكن من ضبط المساحات الخضراء وتعميمها وتوسيع دائرتها وبالتالي صيانتها والمحافظة عليها وتشجيع المبادرات الفردية والجماعية التي تهدف إلى تحسين الفضاء الحضري وتطويره.

3-2- التخطيط التشاركي:

إن نشأة التخطيط التشاركي يجد جذوره المعرفية الثقافية في تطوير الفكر الاجتماعي والسياسي، من حيث أن التخطيط التشاركي ينطلق ويركز على أشكال وطرق مشاركة المجتمع في ممارسة الحكم بتقوية مساهمة المواطنين في صناعة

[1] مجموعة البنك الدولي albankaldawli.org

القرار " في نهاية ستينيات القرن الماضي ظهر مفهوم الديمقراطية التشاركية بفعل تساؤل متزايد حول حدود ونقائص الديمقراطية التمثيلية.

لقد امتد مفهوم التشاركية نحو ميدان التخطيط الحضري، ولقد كان ميدان التخطيط الحضري مهيئا لهذا بفعل تعاظم النقد الموجه لنموذج التخطيط الحضري المعياري القانوني والتكنوقراطي الذي كان سائدا ومهيمنا على ميدان التعمير فكرا وممارسة منذ الحرب العالمية الثانية، إن انتقاد التعمير القانوني التكنوقراطي ارتكز على فكرة هيمنة السلطة[1] وفتح المجال للتخطيط التشاركي الجماعي الذي هو الركيزة الأولى للتدبير، حيث يمكن من كشف الحاجيات الآنية والمستقبلية والتنبؤ بالمتغيرات ثم تحديد رؤيا مشتركة للمستقبل، إنه مقاربة لتحسين التدبير من خلال التنسيق وتدبير المدخلات والتتبع وفق مؤشرات قابلة للمعاينة والقياس، إنه كذلك إطار للتشاور حول آفاق التنمية بطريقة تشاركية، كما أنه مقاربة لتحسين التواصل بين الشركاء والسكان حول الأهداف الاستراتيجية، كما يعتبر التخطيط التشاركي الجماعي عنصرا أساسيا يكرس دور الجماعات الحضرية والقروية في منظومة الحكامة المحلية، فإذا كان المجلس الجماعي هو الفاعل الرئيسي والمسؤول الأول عن تدبير الشؤون المحلية في علاقة مباشرة مع الساكنة، فإنه غالبا ما يظل تراب الجماعة مجال تدخل عدة فاعلين ويكون موضع عدة مشاريع وبرامج لا سيما تلك التي تقوم بها مصالح الدولة والمؤسسات العمومية التي بحكم صلاحيتها ومجالات عملها المتعددة تعد برامج وتبادر بطرح مشاريع وتعتمد أدوات التخطيط والتدخل[2].

إن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية يؤكد على ضرورة المشاركة المجتمعية في التخطيط الحضري والتخلي على أنماط التخطيط التكنوقراطية، بل

[1] محمد الأمين حركات، محمد الهادي لعروق، التخطيط الحضري في الجزائر والمشاركة المجتمعية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد43، جوان 2015، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص646.

[2] حميد القستلي، *حكامة المدن: نحو مستقبل حضري أفضل*، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ص79.

تعتبره من أهم تحديات التعمير في القرن الواحد والعشرون، إن الافتقار إلى الشفافية والمساءلة في تخطيط المدن وصناعة القرار، مما يؤدي إلى غياب الثقة في جانب المجتمع المدني، إن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية يذكر ضمن مجوعة من المبادئ أن التخطيط الحضري عنصر أساسي في نموذج الحوكمة الحضرية المحدد الذي يشجع على الديمقراطية المحلية والتشاركية والادماج والشفافية والمساءلة بغية ضمان التحضر المستدام والجودة المكانية ويؤكد أن الشراكة ومشاركة الجمهور مبدأين رئيسيين للسياسات الحضرية[1].

خاتمة:

من خلال ما تقدم يمكن القول أن المعرفة أصبحت محورية وجوهرية في أي تقدم اجتماعي سواء كان تقدما ماديا أو معنويا إذا تعلق الأمر بالجوانب النفسية والاجتماعية للأفراد، ومنه وجب الاستثمار في المعرفة وتفعيل أدوارها وكذا تفعيل وتطوير أساليب الحصول عليها وحسن استغلالها لإحداث التطور والتقدم المنشود في كافة مجالات الحياة ومنها المجال المرتبط بالتمدن والحياة الحضرية، هذه الأخيرة التي هي كذلك مطالبة باقحام مخرجات اقتصاد المعرفة في إنشاء المدن ومن ثمة تسيير هذه المدن الحضرية وفق معارف ومعطيات تضمن الاستقرار الحضري وتضمن كذلك فاعلية الأفراد داخل المدن والبيئة التي يعيشون فيها، على اعتبار أن التحضر والحضرية يتطلبان المراجعة والتعديل باستمرار، بما يكفل تجاوز الكثير من الاشكالات الحضرية الناتجة عن سوء العلاقة بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها (المدينة)، انطلاقا من السكن ومرورا بالحي ووصولا إلى كل أجزاء المدينة، التي هي مجموع الكل المتكامل.

[1] محمد الأمين حركات، محمد الهادي لعروق، مرجع سابق، ص642.

ولتعميق الفكر المرتبط باقتصاد المعرفة وترسيخه وجعله مبدءا ثابتا في أي سياسة حضرية وجب تفعيل آليات تجسيده من خلال مجموعة من الاستراتيجيات تنطلق من محور المعرفة ومنتِجِها الذي هو الإنسان من خلال الاهتمام بالعنصر البشري بوصفه خالقا للمعرفة وبالتالي للثروة، من خلال الاستثمار في قدرات الإنسان المختلفة والتي يمكن أن تحقق التفوق على كافة الأصعدة وحتى ما تعلق بالمدن وما ارتبط بها من مجالات مختلفة، فقد اقتنعت الادارة العصرية المتميزة في المؤسسات الكبرى في العالم بضرورة التعامل مع المورد البشري من منظور جديد يتجه إلى بناء ثقافة تنظيمية إيجابية تحابي الإبداع والابتكار وتكافئ المبتكرين وتحفزهم لكشف ما لديهم من خبرات ومعارف وأفكار ومهارات وقدرات.

حيث كان الاهتمام في الادارة التقليدية في بداية القرن العشرين منصبا على الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج بما فيها العنصر البشري، وكان التركيز على العناصر المادية الملموسة، لكن في المؤسسات الحديثة اليوم تعتمد على إدارة المعرفة، أصبح التركيز على رأس المال الفكري وبشكل أبعد وأوسع من كونه عنصرا للإنتاج، بل أصبح مفهوم رأس المال يشمل رأس المال الفكري ومدى تأثيره على السلوك الفردي والتنظيمي (بوفاسة، 2015،ص59).

ولا يمكن الحديث عن الرأسمال البشري دون المرور عبر الرأس المال الفكري المتمثل في البحث العلمي الذي لا يمكن فصله عن البشر بوصفهم خالقي للمعرفة وبالتالي للأقتصاد بكل أنواعه وأشكاله، حيث يبرز وبشكل جلي أن اقتصاد المعرفة هو قائم على رأس المال المعرفي والذي يتشكل من عنصرين أساسيين وهما (إنتاج المعرفة، نشر المعرفة)، وكلاهما مرتبط أساسا بالتعليم ومؤسسات البحث والتطوير من خلال البحث العلمي الذي هو ركيزة أي تعليم راق وسام، يطمح من خلاله تحقيق نتائج إيجابية، تربط مراكز البحث العلمي بالقطاعات الرئيسية والاستراتيجية، بحيث

يكون هناك تعاون متبادل بينها عن طريق التمويل وتقديم النتائج بغية الحصول عل إطارات كفؤة والتي يحتاجها الاقتصاد ليس فقط في صنع الثروة وخلق فائض القيمة وإنما كذلك أيضا المساهمة في صنع المعرفة، ومن خلال هذا كله يتشكل ما يعرف بمجتمع المعرفة الذي هو الركيزة الأساسية في اقتصاد المعرفة[1].

[1] مبروك كاهي، *التنمية في دول المغرب العربي: رهانات التعليم العالي للاندماج في اقتصاد المعرفة*، دار دجلة للنشر والتوزيع، الاردن، 2020، ص305.

المحاضرة العاشرة

المحاضرة العاشرة: المدن والمواقع الأثرية وعلاقتها بالسياسات الحضرية.

تمهيد:

تعتبر فكرة الصيانة والمحافظة على المدن القديمة فكرة جديدة نسبيا على الصعيد المحلي ، بعد اكتشاف النفط وتطور قوى الإنتاج حيث اصبح القديم عبئا على مخططات التنمية . كان الاعتقاد بأن القديم يرمز للتخلف ، وأن متطلبات التطور تستوجب الاهتمام الاحتياجات العصرية وهو ما شجع علة مسح أجزاء كبيرة من نسيج المدن القديمة وإحداث تغيرات عمرانية سريعة بدون استراتيجية شاملة وواضحة لتنمية و صيانة المدن القديمة بغية المحافظة عليها .

لقد لفت النمو الملحوظ في حركة السياحة الانظار إلى الاهتمام بالمدن القديمة والموروث العمراني ، ورأي كثيرون في هذا التحول فرصاً اقتصادية جيدة . والسياحة علي سبيل المثال ، أصبحت عنصراً فاعلا في تنمية المدن القديمة وبرامج صيانة مركباتها .

وعلى الرغم من الجهــود المبذولة للمحافظة عليها ، تواجه المدن القديمة اليوم تحديات متنوعة ، أثرت في توازن الحياة الاجتماعية والاقتصادية للسكان . فلقد ساهمت هذه التحديات أيضا في ازدياد تردي حالة المدن القديمة وتغير بنيتها الاجتماعية في عدد كبير من المناطق ، نتيجة ضعف برامج و مخططات إعادة أحياء المدن القديمة وهشاشتها ما جعل هذه البرامج عاجزة عن تحقيق الأهداف الكاملة المطلوبة منها .

إن هجرة السكان الأصليين للمدن القديمة ، وتراجع مستوى خدمات البنية التحية المتوفرة ، وغياب سياسة واضحة للتعامل مع المدينة القديمة شكك في جدوي برامج

إحياء المدن القديمة ومشاريعه ومازال كثيرون ينظرون إلي المدن القديمة رمزا للفقر والتخلف الذي يعيق مخططات التنمية .

إن المدن القديمة تمثل إرثا حضاريا زاخرا ببعده التاريخي ، ونمطه الحياتي المميز ونسيجه العمراني المتماسك ، وقد جاءت أهمية المدن القديمة من كونها نتاجا يحتوي طبقات متوالية من التاريخ البشري ، طبيعيا ومعنويا ، والمشاكل التي تواجه المدن الحديثة يمكن التعامل معها باعتبار المدن القديمة سبيلا لتذليل تلك المصاعب ، وليس تعقيدا لها . إن إعادة تأهيل المدن القديمة و إدماجها في محيطها الحضري بطريقة فاعلة يوفر أحد المخارج الآمنة.[1]

1-أساليب ومناهج الترميم:

1-1 الأسلوب التحليلي (الأثري):

عرف هذا الأسلوب بداية القرن 19 وتبلور في مؤتمر أثينا 1931م عبر عنها الميثاق الإيطالي للترميم 1932م وقد تم وضع المبادئ الأساسية للأسلوب التحليلي في مؤتمر فنسيا الثاني لخبراء الآثار عام 1964م يعتمد الأسلوب على السماح بالأعمال التكميلية البسيطة فقط تتضمن سلامة الأثر وكذلك يهدف هذا الأسلوب إلى الحفاظ على الفترات التي مرت لإنشاء الأثر.

وان تعمل الطابع المعاصر وإضافات العصور الأخرى المختلفة يجب الحفاظ عليها [2]، حيث أن وحدة الطراز ليست من هدف الترميم، وأن ليست من هدف الترميم وأن الأجزاء التي يتم ترميمها يجب أن تتوافق مع الأثر، ولكن يجب تمييزها عنه حتى لا يعمل تمييزها عنه حتى لا يعمل تزيف مظهرها التاريخي والأثري للمبنى.

[1] https://www.djelfa.info/vb/archive/index.php/t-47887.html
[2] معاذ عبد الله ومحمد بكر، دليل مشروعات صيانة وترميم الآثار وزارة الثقافة، هيئة الآثار المصرية، 1991، مصر، ص15.

1-2الأسلوب التكاملي للترميم الشامل:

يهدف هذا الأسلوب إلى إعادة إبراز المظهر الكامل للمبنى في فترة إنشائه الأولى أو في فترات أخرى من تاريخه وعلى هذا فإنه لا يمكن إعادة إقامة بعض العناصر على أساس الافتراض والمقارنة.[1]

1-3 نظرية الترميم النقدي:

يتدخل هذا الأسلوب في العمل الإبداعي الفني المعماري فتتحول الأعمال إلى عملية إبداعية تنتج إبداعا فنيا وبالتالي فإن السمة الواضحة لنظرية الترميم النقدي هي الأنتقال من موقف الاحترام التام للأثر المعماري كوثيقة تاريخية وهذا ما يميز الأسلوب التحليلي إن موقف التقييم النقدي له متغير الموجود في العالم

2-**التكوين العمراني للقصر**:

يقوم النسيج العمراني للقصر وفق تقاليد حضارية ناتجة عن تفاعلات أهمها العوامل الإجتماعية، يستجيب للشروط التي يسير عليها مجتمع القصر وجلها منبثقة من الدين الإسلامي الداعي إلى المحافظة على الأخلاق واحترام الآخرين والتعاون والنظافة والتماسك بين المسلمين لقوله تعالى"[2] وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان"، وعلى هذا الأساس نجد القصور قد بنيت على شكل التضامن والتراص إلى بعضها البعض وكأنها كتلة واحدة.

لم يكن الهدف من هذا التصميم مجرد الحصول على أقل ما يمكن من أشعة الشمس فحسب كما ورد في المراجع الأجنبية، وإنما يدل على التآخي الذي يربط

[1] نفس المرجع ص ص15.16
[2] القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية، 02

أهالي القصر [1]، في الآونة الأخيرة نجد هذه الميزة قد افتقدت في عصرنا ونتج عنها تفكك شاسع في العلاقات الاجتماعية.

3- وسائل الحفاظ على المواقع الأثرية:

إن حماية الآثار من الأخطار التي تتعرض لها المعالم الأثرية المتواجدة لا تقل أهمية عن تلك التي تعرضت لها الآثار الموجودة فوق سطح الأثر، وذلك بما يمكن التحكم في حماية هذه الأخيرة، بينما تموت الأولى موتا بطيئا ويجد الإنسان نفسه عاجزا عن حمايتها.

ومن بين الوسائل التي تندرج في الحماية والحفاظ على المواقع الأثرية سندرجها في النقاط التالية:

- ✓ وضع المخطط التوجيهي ينظم الأعمال والمشاريع والتوظيف المناسب ويحقق الأنسجام العمراني بين المركز التاريخي والبيئة المحيطة به
- ✓ اعداد سجلات بالمواقع الأثرية وتجديد ما تحتاجه من اجراءات فورية حسب أولوياتها
- ✓ اعداد سجل وطني للمباني الأثرية الموثقة وذلك بعد تعريف معايير التوثيق لكل فئة من فئات هذه المباني
- ✓ تحسين مستوى التنفيذ الفني لأعمال الترميم والتجديد من خلال رفع الكفاءة العاملين فيها وتطوير أساليب وتقنيات تلك الأعمال وتوحيد المعايير الخاصة بها[2]
- ✓ حماية المواقع الأثرية في جمع الأخطار يالاستخدام البيئي أو اضافة أو تغيير معالمها الأصلية أو الصيانة والترميم على أسس غير علمية
- ✓ مراعاة عدم تشويه المباني والمواقع الأثرية بإقامة مباني حديثة بالقري منها

[1] علي حملاوي، نماذج من قصور منطقة الأغواط ، دراسة تاريخية أثرية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2002، ص 24
[2] بظاظو ابراهيم، السياحة البيئية وأسس استدامتها، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 21.22.

4-الوسائل الادارية والقانونية:

- ✓ صياغة قاعدة قانونية لحماية المباني الأثرية من قرارات ومعايير وأسس تنظيم عمليات البناء ضمن حدود المركز التاريخي
- ✓ وضع خطة تحدد المهام والمسؤليات الادارية لكل جهة من الجهات المعنية لحماية التراث العمراني وتطويره وتنميته وتحدد اطار وأسلوب التنسيق المشترك فيما بينها
- ✓ وضع ضوابط التخطيط لاستعمال الأرض وصيانة المواقع الأثرية وكذا التصرف للمباني الملاصقة للمبنى الأثري
- ✓ تجديد الموقع يشكل يتماشى مع طابعها العام
- ✓ تجديد الموقع بشكل يتماشى مع السياسة المحددة غليها
- ✓ مراعاة اتباع نفس المواصفات:الارتفاع، اللون، مواد البناء[1].

5-السياسات والتشريعات الخاصة بالمواقع الأثرية:

لقد وضعت الأحكام التنظيمية المناسبة لحماية الطابع العمراني للمركز التاريخي واسجام البيئة المبنية وذلك من خلال تحديد ارتفاع الأبنية وأساليب الترميم واعادة البناء والـتأهيل:

- ✓ توفير الحوافز الاقتصادية لتشجيع المواطنين على القيام بالمشاريع التنموية والتطورية
- ✓ استمرار تأهيل الكوادر الادارية ودعمها في خطتها القائمة على توعية المجتمع المحلي بأهمية التطوير والبدء بالمشاريع الصغرى.
- ✓ توفير مصادر التمويل المستمرة لتنفيذ استراتيجيات ومشاريع تنموية.
- ✓ ابعاد ما أمكن عن الاستملاك (نقل الملكية) الذي يرهق البلديات وما يجعله يحد من مشاركة المجتمع المحلي.

[1] نفس المرجع، ص322.

- ✓ تحديد النطاقات لحماية المواقع الأثرية.
- ✓ تجنب عزل المواضيع الأثرية والتراثية عن محيطها العمراني.
- ✓ احياء المواقع الأثرية والتراثية من الناحية الاقتصادية.
- ✓ التأكيد على مبدأ الشراكة من خلال احداث الشراكة، قطاع مشترك تساهم فيها جهات معينة بنصف رأس المال، والتي تكون مهمتها الترميم الصيانة والتجهيز وزارتي الثقافة والسياحة[1].
- ✓ حماية المواقع من أية عناصر تمثل خطورة عليها بسبب الاهتزازات أو المخاطر.

6-الآليات القانونية الوطنية لحماية الآثار:

لقد سخرت وكرست الدولة الجزائرية ترسانة هامة من النصوص التشريعية والأحكام التنظيمية لحماية التراث الوطني في أوسع معانيه سواء كان ذلك من خلال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي أبرمتها أو انضمت وصادقت عليها.

وكذا من خلال مواثيقها ودساتيرها ونصوصها التشريعية والتنظيمية الداخلية وهي كثيرة جدا، ويمكن القول بأن المكونات القانونية الوطنية المشكلة للنظام القانوني لحماية التراث الوطني، وهذا لما تسخر به الجزائرمن ترسانة قائمة بذاتها من النصوص الدستورية والوثائق السياسية والنصوص القانونية وغيرها من النصوص الأخرى التي سنستعرضها فيما يلي:

1-6 النصوص الدستورية:

لقد أورد مؤسس الدستور الجزائري في الدستور الحالي- الدستور المصادق عليه من قبل الشعب في استفتاء 28نوفمبر 1996 والصادر في ج.ر. رقم 76 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 26 رجب 1417 الموافق ل: ديسمبر

[1] نفس المرجع، ص ص 325.326.

1996المعدل والمتمم مرتين الأولى سنة 2002 بمقتضى القانون رقم 02-03 الصادر في ج.ر رقم 25 بتاريخ 14 أفريل 2002 والثانية سنة 2008 بموجب القانون رقم 08-19 الصادر في ج.ر رقم 63 بتاريخ 17 ذو القعدة 1429 الموافق ل 15 نوفمبر 2008[1]

فهناك عدة نصوص وأحكام تقضي مجملها بضرورة حماية التراث الوطني بصفة عامة وتراثها التاريخي والثقافي بصفة خاصة، ومما لا شك فيه أن المبادئ والأسس والأطر الدستورية في سياق موضوعنا هذا على وجه التحديد ليست كل الأحكام التي تضمنها هذا الدستور، بل الأحكام التي تؤطر ميادين الواجبات والالتزامات بصفة عامة وكذا مجال الجزاءات المترتبة على مخالفة هذه الواجبات والالتزامات بصفة خاصة.

وعلى أن هذه الجزاءات الدستورية وإن كانت قد تبدوا غير صريحة من حيث الشكل والمنظور إلا أنها تحمل في طياتها وثناياها مقاصد بنية وأبعاد واضحة بالنسبة للتوجهات العامة في هذا الشأن.

ينبغي القول أن الدستور الجزائري عرف في هذا المجال حماية التراث الوطني عموما وتراث الثورة التحريرية خصوصا عدة تطورات هامة على مختلف الأصعدة.

المادة 122 في فقرتها الواحدة والعشرين فقط أبت إلى أن تجعل تأطير حماية التراث الوطني والثقافي والتاريخي وكذا المحافظة عليه اختصاصا معقودا للبرلمان يشرع فيه وله وحده ذلك دون سواه بقوة القانون.

بمعنى آخر لا يتم التشريع في مجال حماية وصيانة التراث التاريخي والثقافي بوجه عام إلا بقانون صادر من البرلمان بغرفتيه المجلس الشعبي الوطني ومجلس

[1] موسى بودهان، النظام القانوني لحماية التراث الوطني، الجزائرأ، دار الهدى الجزائر، 2013، ص 188

الأمة وليس نصا تنظيميا قرارا مرسوما تنفيذيا أو حتى مرسوم رئاسي الذي تصدره السلطة التنفيذية.[1]

2-6 النصوص التشريعية:

كما أشرنا إليه آنفا يمكن القول بأن النصوص التشريعية (القوانين والأومر)، الوطنية الخاصة بحماية التراث في الجزائر كثيرة إلى درجة تستطيع وصفها لوحدها بالترسانة القائمة بذاتها ونظرا لكثرة هذه المكونات التشريعية المتعلقة بحماية التراث على النحو السالف فإننا سنقتصر هنا على استعراض البعض منها فقط وذلك على النحو التالي:

3-6 القوانين والاتفاقيات الدولية:

تشمل القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية المواقع التاريخية على المستوى الوطني، فقد صدرت بالجزائر قوانين تتعلق بذلك قبل الاستقلال وهو ما جاء في قانون 1967/1966،غير أن من التشريعات ما صدر في القانون 98.04حيث يشمل مجموعة من الأبواب و108 مادة قانونية جاء تفصيلها كالتالي:

- **الباب الأول**: يتضمن الأحكام التمهيدية والعامة وجاء فيه سبعة أبواب.
- **الباب الثاني:** 05 فصول و42 مادة أشار المشرع في الفصل الأول منها إلى تسجيل الممتلكات العقارية وفي الفصل الثاني القطاعات المحفوظة، أما الفصل الرابع فيتعلق بنزع الملكية من أجل المنفعة من حيث أن الفصل الخامس حق الشفعة
- **الباب الثالث:** وتعرض إلى حماية الممتلكات الثقافية المنقولة يضم 17 مادة والتي اقترحت تصنيف تسجيلها وأساليب حمايتها وهذا يظهر من خلال

[1] نفس المرجع، ص192.

وضع مخططات حماية المواقع الأثرية وهذا ما جاء في المواد 11.10.4.3.2.1 والتي تناولت في مجملها على إعداد مخطط للمحميات والمواقع الأثرية، فمن خلال المادة 04 يقرر إعداد مخطط حماية المواقع واستصلاحها بمداولة من المجلس الشعبي للولاية المعنية بناء على الطلب من الوالي بعد إخطاره من الوزير المكلف بالثقافة وكذا المادة 11 يتم الاعلان عن مشروع مخطط حماية المواقع الأثرية واستصلاحها بقرار من الوالي.[1]

[1] المرسوم التنفيذي 323.03 من الجريدة الرسمية رقم 44 الصادرة بتاريخ 15 يونيو 1998.

المحاضرة الحادي عشر

المحاضرة الحادي عشر: التخطيط الحضري والتهيئة العمرانية.

1- تعريف التخطيط العمراني :

التخطيط العمراني يعتبر من المصطلحات القانونية التي تستعمل لممارسة التهيئة والتعمير مما يعني أنه تعبير عن السياسة المتبعة في تهيئة مجال ما، والتخطيط العمراني يهدف إلى التنظيم الشامل للمدن والحوافز بغية توفير ظروف حقيقية وكاملة للإنسان ليعيش وينتج وينسجم.

ومن أهم مبادئ التخطيط العمراني الأسس العلمية الهندسية العامة للتخطيط العمراني والبناء والخطوات والمراحل الواجب إتباعها في تحضير البرنامج التخطيطي الخاص بدراسة التخطيط الحضري والتنظيم العام والتفصيلي ونظام بناء أي مجتمع.

2- فكر الحداثة وأزمة التخطيط:

هيمن الفكر الحداثي خلال العقود الممتدة من خمسينيات القرن الماضي إلى سبعينياته على العملية التخطيطية . يقوم هذا الفكر الحداثي ومن خلاله عملية التخطيط برمتها على أن ا لمعرفة العلمية المكتسبة من خلال البحث والتحليل العلمي كفيلة بحل مشاكل المدن وإنسان هذه المدن على السواء . وتبعاً لذلك اختُزلت عملية التخطيط في الأسلوب العقلاني لاتخاذ القرار making-decision rational .تؤمن النظرة الحداثية بعالمية المعرفة العقلانية وعليه فإن المخطط الخبير قادر على إيجاد الحلول لكل المشاكل العمرانية في أي مكان في العالم ولأي إنسان فيه إذا ما هو تسلح بالمنهج العلمي العقلاني . وبسبب طغيان عقلانية الحداثة، لم يجد أحد جهابذة التخطيط في تلك الفترة بداً من تعريف التخطيط على أنه تلك العلاقة التي تربط planning is the relationship 1998فريدمان (بالفعل المعرفة هذا ويبدو ,between knowledge and action (Friedmann. التعريف

متأثراً إلى حد بعيد بمقولة زعيم الفكر التنويري الحداثي فرانسيس بيكون (1626-1561 Bacon Francis) حين قال أن "المعرفة قوة وسلطة power is knowledge " وكان يعني هنا تلك المعرفة التي ينتجها الخبراء باستعمال م?لَكة العقل والمنطق في البحث والتحليل . ومنه فلن تقف أي مشكلة عمرانية مهما كانت مستعصية عائقاً أمام خبراء التخطيط إن هم استخدموا نفس الأداة والأسلوب : المعرفة العلمية التي هي في أساسها معرفة غربية.[1]

إلا أ ن المتأمل في واقع التخطيط الذي تمخض عن مثل هذه الأفكار الحداثية من خلال أدبيات نقاد التخطيط كنظرية وكممارسة سوف لن يجد عنتاً كبيراً في الوصول إلى نتيجة مفادها أن تجربة التخطيط خلال تلك الحقبة من الزمن قد باءت بالفشل الذريع . وسينتابه الشعور بالإحباط أكثر حينما يستشف من وراء السطور أن هناك شبه اتفاق بين منظري التخطيط والممارسين له مؤداه أن مستقبل التخطيط ليس بأحسن حال من ماضيه. ولعله ليس من المبالغة في شيء إذا اعتبرنا أن تاريخ التخطيط هو تاريخ انتكاسات التخطيط .إن تجارب التخطيط الفاشلة والمتكررة هو ما حدا بكثير من النقاد إلى عدم التردد في إصدار أحكامهم السلبية على هذا التخصص. فقد كان بيتر هال (Hall Peter 1990) معبرا على لسان حالهم حينما أصدر حكمه القاسي على هذه المهنة في مؤلفه الذي يسرد فيه الكوارث الكبرى للتخطيط). Hall Peter (Disasters Planning Great إن هذا الوضع الكارثي لهذه المهنة سبق وأن أشار إليه الآباء الأوائل للتخطيط حيث أنهم أصدروا أحكاماً مماثلة في فترة مبكرة من تجربته . فقد حذر إبنزر هوارد Howard Ebenezerمن نمط التخطيط الذي كان سائدا في عصره وادعى بأن المجتمع البشري مهدد في أمنه واستقراره إذا ا ستمر تخطيط المدن على ما هو عليه .

[1] محمد لدرع، الاتجاهات الحديثة في نظرية التخطيط العمراني :من عموميات النظريات المعيارية إلى خصوصيات الممارسة بحكمة في الواقع انظر: Courrier du Savoir – N°16, Octobre 2013, pp108-109.univ-biskra.dz/index.php/cds

ولتجنب الكارثة وضع تصورا لما ينبغي أن تكون عليه مدن الغد "Garden Cities of Tomorrow" (1902) "الحدائق مدن "وسماها .أما لوكوربيزييه Corbusier Leفقد كان حكمه على مدن زمانه أشد وأقسى، فتنبأ في مؤلفيه الذائعي الصيت "نحو عمارة " Theالغد مدينة"و Towards a New Architecture (1923)"جديدة Tomorrow of City) 1929)بخراب الحضارة الإنسانية إذا هي لم تتدارك أمر مدنها وتجري عليها عمليات جراحية كبرى تستأصل معها أوبئة العمران التي تسببت فيها ممارسة التخطيط آنذاك.[1]

3- التخطيط الحضري:

يعتبرهذا الأخير بأنه : هو عملية متكاملة تشمل كافة الأراضي الوطنية أي التوزيع الأمثل للمدن الكبرى والمتوسطة والصغرى وتوزيع النشاطات والسكان على هذه المدن وتنمية المناطق المتخلفة وإدارة وتوجيه حركة التوسع العمراني" إذا فهي عملية شمولية تضم التخطيط الصناعي والتجاري والسكني والثقافي والاستشفائي.[2]

كما يعتبر مجموعة استراتيجيات تتبعها مراكز اتخاذ القرارات لتنمية وتوجيه وضبط ونمو توسيع البيئات الحضرية، بحيث يتاح للأنشطة والخدمات أفضل توزيع جعرافي و للسكان أكبر الفوائد من هذه الأنشطة.[3]

4- **التنظيم العمراني :**

وهو كيفية استغلال وتسيير المجال الحضري المتركب من الجانب العقاري الذي هو أساس العمران، ويتم تجسيد التنظيم العمراني عن طريق أدوات تنظيمية والتي تتمثل في التهيئة و التعمير، فالتنظيم العمراني المحلي يخضع إلى الإستراتيجية العامة والتي تتمثل في المرافق الاقتصادية الكبرى للدولة ويراعى خصائص التراب،

---

[1] نفس المرجع ص 110.

[2] نايف عتريس، قواعد تخطيط المدن، دار الراتب الجامعية، بيروت، (د.ت)، ص13.

[3] عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع، القاهرة ، 1984، ص24.

وتشمل الإستراتيجية العامة للدولة أولوية وطنية ثم جهوية وهي تعتبر عائقا، ولها أيضا دورا فعالا في نفس الوقت، مثال ذلك في إطار المخطط الوطني للتهيئة توجد مناطق ضخ البترول، مناطق التصدير .

فعلى المخطط المحلي أو التوجيهي للتهيئة والتعمير مراعاة ذلك، بمعنى أننا لا نستطيع معارضة مرور أنبوب غاز على المدينة إذا كان مسطرا في المخطط الوطني للتهيئة والتعمير، ربما مروره على مناطق سكنية يكون عائقا بحيث تحتل مساحة هامة في المدينة.

والهدف من التنظيم العمراني هو التسيير الحضري العقلاني واستغلال المجال الحضري على أحسن وجه ممكن.

5- **المؤسسات التي لها علاقة بالتنظيم العمراني** :

من أهم الأولويات التي اهتمت بها الدولة في الوقت الحالي هو توفير وسط ملائم تقوم الدول بتوفيره بإعداد سياسة التنظيم العمراني وهذا بالاعتماد على مؤسسات مختلفة وعديدة أهمها

- **البلدية** : وهي مرفق إداري هام وضع خصيصا لخدمة المواطن، تتمتع بالشخصية المعنوية ، لها الاستقلال المالي ولها أيضا الحق في التقاضي، فهي كائن قانوني وأول مرفق في هرم الإدارة الذي تخضع للرقابة الشعبية في ظل دولة القانون، من مهامها إنجاز قنوات صرف المياه وتعبيد الطرق وإيصال الإنارة العمومية للأحياء وتزويدها بالكهرباء و الغاز الطبيعي وتوفير المواصلات للأحياء البعيدة .

و البلدية تنقسم إلى أقسام عديدة كل واحد منها يقوم بمهمة خاصة في إطار متكامل ومنها:

- **لجنة العمران و البيئة** في إطار نظافة المدينة وكذا تهيئة الطرق وتدعيم الأحياء بالكهرباء و الغاز وتهيئة المدارس الأساسية
- **مديرية البناء و التعمير** ويتمثل دورها في المحافظة على التوجهات العامة لأدوات التهيئة و التعمير أي دراسة وفحص مختلف الملفات وعقود التعمير.

6- العلاقة بين المدينة و التنظيم العمراني :

للقيام بتنظيم عمران منسجم ،زودت المدن بأدوات التنظيم العمراني وهذا للحصول على أحسن الظروف الملائمة لمجتمع المدن وفي الوقت الحالي تعرف المدن الجزائرية تحولات اجتماعية واقتصادية هامة ، ويشهد المجتمع الجزائري تحولا سريعا مما أثقل كاهل الدولة ،وفي المقابل تعاني الأنسجة العمرانية خطرا معماريا وعمرانيا أدى إلى تدهور بنيتها ومعاناة مستعمليها في مدن عديدة من الوطن.

لهذا كرست سياسة عمرانية تمثلت في انجاز سكنات اجتماعية تختلف صورها العمرانية ومؤسساتها ، بحثا عن حل سريع لأزمة السكن وما يترتب عنها من آثار سيئة وبذلك أصبحت التغيرات الموجودة في مدننا خليطا من السلوكيات الريفية و المدنية المتناقضة ، تظهر فيها مظاهر مخالفة تماما لوظيفتها ونمط الحياة الحضرية فيها .

7- الخطوات الأساسية للتخطيط العمراني:

يمر التخطيط بعدة مراحل يمكن تلخيصها كمايلي:

✓ **إعداد الخطة**:

حيث يقوم بعمليات تحليلية للموقف الراهن عن طريق خطوات غاية في الأهمية والتعقيد وتتطلب القيام بجهود مكثفة ومركزة في البحث العلمي وجمع المعلومات

والاستقصاء عن المشكلة المخطط لها وعلاقتها بالمجتمع الذي تتواجد فيه ودراسة النشاط الإنساني في المجتع وأنماط الاستهلاك والادخار ومعدلات الزيادة السكانية

✓ **إقرار الخطة**:

وهي المهام التي ترتبط باتخاذ القرار على أعلى مستوى حول ما سيتم تنفيذه في المستقبل ويعني بالضرورة مهام تتحملها مراكز اتخاذ القرار في المنظمة أو في المجتمع المحلي حيث تمتلك السلطة الحق في إقرار مستقبل المجتمع والمسؤولية في تحديد أهدافه ويلا حظ أن هذه المهام تعتمد على ما سبق إعداده

✓ **صياغة الخطة**:

الهدف منها تحديد لسياسة المؤدية إلى تحقيق الأغراض والأهداف الاقتصادية والاجتماعية وفي هذه المرحلة من العمل فإن الاهتمام يدور حول اتخاذ القرارات الخاصة بكيفية استخدام الموارد ومن المهم أن نشير إلى أن هذه المهام التي يقوم بها المخطط في المرحلة الحالية من التخطيط هي آخر وأدق عمليات التخطيط و ذلك أن على المخطط أن يقرر فيها الاستراتيجيات التي سوف تستخدم وعليه أن يقوم بعمل الموازنات المختلفة بين الموارد والامكانيات.

✓ **التنفيذ:**

وهي التي نسميها المهام التنفيذية والتي تشمل تطبيق الوسائل والأساليب الموضوعية في الخطة باستخدام الأدوات المحددة من أجل الوصول إلى الأهداف المبتغاة.

✓ **المتابعة والتقويم:**

فالمهام الأخيرة تكمن في تتبع عمليات التنفيذ بحيث أن هذه العملية الإدارية تعتمد على الجهود المنظمة المكثفة في التسجيل وكتابة التقارير الدائمة طوال حياة التنفيذ والتقويم، حيث يسعى في النهاية إلى مقارنة النتائج التي يتم التوصل إليها من الأهداف

الموضوعية في الخطة منذ البداية وكذلك تقويم الآثار التي ترتبت على العمليات التخطيطية.[1]

8- العمران غير المخطط :

هناك علاقة كبيرة بين العمران والإنسان ، فالعمران يبرز لنا الحالة الاجتماعية للإنسان وهناك كما نعرف العمران المخطط والعمران غير المخطط.

لقد عرفت المدن في الجزائر توسعا ملحوظا في السنوات الأخيرة، وهذا لبروزها كمركز جذب للسكان في الأرياف والمناطق المجاورة وهذا ما سمح بحدوث النزوح الريفي وزيادة معدله بالإضافة إلى زيادة الولادات الطبيعية وهذه المدينة غير قادرة على استيعاب السكان مما أدى إلى حدوث أزمة السكن مما جعل الفائض السكاني يلجأ إلى الأحياء الفوضوية وغير المنظمة و التي يتم إنجازها بطرق عشوائية وغير مخططة من طرف المواطنين.

9- **أنواع التهيئة العمرانية :**

يتفق الكثير من العلماء على أن التهيئة العمرانية هي البحث عن التقسيم الأمثل والأحسن لتسيير الموارد والنشاطات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتربوية

وتعتبر التهيئة العمرانية سياسة عامة تهدف إلى تغيير وتحسين توزيع السكان و المهن في مكان ما، ومن بين التعاريف المتعددة للتهيئة العمرانية تلك التي اقترحت عام 1950 من قبل كلاوديوس بوتي " التهيئة العمرانية هي البحث في الإطار الجغرافي لفرنسا عن أفضل توزيع للسكان بواسطة مصادر طبيعية ونشاطات الاقتصادية"

[1] سليمة فهمي، الإدارة في المؤسسات الاجتماعية، دار المعرفة العلمية، الاسكندرية، مصر، 1996، ص.ص34.35.

ويمكن القول أن التهيئة العمرانية هي إدارة الأهداف الطبيعية الإنسانية والاقتصادية والمالية والتقنية المهنية داخل منطقة ما لوظيفة إستراتيجية ولسياسة تطورية.

ومن أهم أنواع التهيئة العمرانية ما يلي:

ـ **تهيئة الوسط الطبيعي:** وتقوم بتهيئة الموارد الطبيعية مثل الغابات ، الجبال وكذا المياه من أحواض وشبكات هيدرولوجية والمناخ والتصحر والجفاف.

ـ **تهيئة الوسط الريفي** : وتقوم بتهيئة المناطق الريفية والقروية كاستصلاح الأراضي وتربية المواشي والمحافظة على البيئة الريفية وعناصرها.

-وتعتبر التهيئة العمرانية وسيلة للتنمية و التوسع الاقتصادي على طول المدى ومن أهدافها:

ـ تنظيم نفوذ الدولة
ـ نشر العقلانية الاقتصادية في النظام السياسي
ـ السهر على التحكم في نمو التجمعات الحضرية الكبرى
ـ تنمية الدخول الوطنية والإنتاج الداخلي
ـ إيقاف النزوح الريفي
ـ تنظيم وتطوير المدن الصغيرة و المتوسطة[1]

وعليه يمكن القول أن تخطيط المدن أداة لا تتجزأ من التهيئة العمرانية لأن التخطيط المدني يشكل مجموعة من الوسائل و النشاطات التي تقررها الإرادة السياسية الإدارية حتى تتمكن من تحقيقها عبر الزمان و المكان، وذلك من أجل الوصول إلى أهداف البرامج المقررة أي تلبية الحاجات الحاضرة والمستقبلية للسكان.

[1] البشير التجاني، مرجع سابق، ص110.

10 مستقبل التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة:

تفاديا لكل انحراف على المسار الصحيح للتهيئة العمرانية وعملا على عدم تبديد المجهودات سدى لزم وضع قواعد تسيير صارمة من أجل تجديد وتوجيه الموارد المالية والطبيعية والبشرية، وعليه فإن الدولة بصفتها الضامن لديمومة المؤسسات وسلامة التراب الوطني والتماسك والاستقرار الاجتماعيين عليها أن تسطر سياسة جريئة لتهيئة العمرانية تتلاءم كليا وفق متطلبات وآليات اقتصاد السوق من جهة وتكيف فيها تدخلها الدائرة بين التحفيز والردع وبين التمويل والتقنين والتنظيم من جهة أخرى

11 التوجهات السياسة الكبرى في مجال التهيئة العمرانية:

إن الوضعية الحالية لترابنا الوطني تترجم على مستوى تجهيزها ونشاطاتها المتطورة أوالحديثة منذ الاستقلال، مجهودات تنموية أكيدة ذات نتائج معتبرة من الناحية الكمية، وإن كان جزء منها قد أخفي نتيجة النمو الديمغرافي الحاد أو بسبب الأزمة الاقتصادية التي أبطأت منذ 1987 عمليات التنمية نفسها وخاصة في مستوى توفير مناصب الشغلوالاستثمارات كما كان مسطرا له، فإنه طرأ على المسار الاستراتيجي للتهيئة العمرانية إدراج عدة عوامل أو على الأقل التركيز عليها والتي بحكم فاعليتها وثقلها من شأنها أن تلعب الدور التصحيحي لسياسة شغل المجال بالجزائر، فمن هذه العوامل:

✓ مراجعة المنظومة التشريعية والقانونية:

إن عمليات الضبط والتعديل التي تخص هذه الفترة التي تنصب أساسا على التطبيق الفعلي للقوانين والنصوص والأدوات المتصلة بتسيير الإقليم الوطني وموارده، بهدف تقليص حالات تبذير الموارد المتاحة (التربة، المياه، الغابات)

والنصوص القانونية المتعلقة بقانون المياه البيئة التهيئة العمرانية وبالعقار جديرة بأن تعدل وتمم بخصوص بعض النقاط، نظرا لمكانة السهوب والجبال والمدن الجديدة، فإنه ينبغي إصدار قوانين تتعلق بها وبالفعل فقد صدر في هذا الإطار بعد سنة 2000القوانين التالية:

- القانون01-02 المؤرخ في 12ديسمبر 2001 يتعلق بتهيئة الإقليم وتنمية المستدامة، ج.ر77
- القانون02-08 المؤرخ في 08 مايو 2002 يتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها ج.ر77
- القانون03-10 مؤرخ في 19 يوليو 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ج.ر43

✓ **إيقاف النزوح الريفي:**

إذا كانت هذه الظاهرة تتولد عن النسبة العالية من البطالة في المناطق قليلة الحيوية (كالجبال، سفوح الجبال، السهوب)، فإن حملة والتقليل وتجنب التنقلات السكانية تتمثل في العناية بالأوساط الريفية التي يمكن أن تتحول لصالحها أعمال متنوعة يتحقق الاستقرار فيها ابتداءا من التوفير الواسع للخدمات العمومية، وتسييير الحصول على القروض والترقية الناجعة لحركة الجمعيات والتعاونيات.

✓ **إنعاش الهياكل الكبرى الخاصة بالتشغيل والأنشطة:**

هو جانب آخر من عمليات إحداث الاستقرار يهم الحركات الديموغرافية بين الجهات التي لا يمكن تجنبها إلا من خلال عملية توازن مستمرة (مع منح امتياز نسبي للجهات الداخلية) عن طريق الأشغال الكبرى للتهيئة العمرانية و إنعاش التشغيل وإحداث أنشطة بواسطة اللامركزية الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرامج سكنية اجتماعية والتجهيزات.

إن أعمال القطيعة تهم ابتداءا من الأمد القصير جميع التغيرات الأساسية للمواقف وأنماط السلوك أو الاجراءات التي هي شرط لنجاح عمليات الضبط والاستقرار أو التطبيق اللاحق لاستراتيجية تهيئتنا العمرانية، ولكي تتم عملية القطيعة هذه يمكن أن نسجل مايلي:

- التخلي عن طرق التخطيط المركزي سواء فيما يخص التطور أو تقييم المشاريع أو إعداد المعايير

المحاضرة الثانية عشر

المحاضرة الثانية عشر: المشكلات الحضرية

1-مشكلة الأحياء المتخلفة:

تعتبر الأحياء المتخلفة ظاهرة اجتماعية تتقاسمها العديد من مدن العالم وهناك من يعتبرها أعقد المسائل الحضرية في عصرنا الحالي كونها بؤرة للتلوث الاجتماعي والثقافي والمحطة الأولى لاستقبال جحافل المهاجرين الطامحين في حياة أفضل في المدينة.

1-1 تعريف الأحياء المتخلفة:

تعرف الأحياء المتخلفة بأنها المكان الذي توجد فيه بعض المباني وتتميز بالازدحام الشديد والتخلف والظروف الصحية الغي ملائمة وما يترتب عن ذلك من آثار سلبية على مستوى الأخلاق والأمن، فهي مناطق تكثر فيها مظاهر السلبية من فقر وبؤس وما ينتج عنها من قلة الراحة والآمان وانعكاسها عل الفرد والمجتمع.

يرى "أدمون برتون" أن الأحياءالمتخلفة بأنها مفهوم يعبر عن شكل جديد من الانتشار العمراني المتميز من جهة أولى نمو ديمغرافي، وبيئة عمرانية وبأشكال سكنية وبوظائف معينة يشغله ضمن إطار ما يسمى بالتجمع المدني ومن جهة ثانية بنمط من العيش المميز[1]

وقد نظر "أوروين دوتشتر" إلى الأحياء العشوائية أنها تمثل حقيقة إجتماعية وليست مجرد صورة أو شعار أو ابتكار علمي اجتماعي وهي أحياء تتكون من وحدات سكنية تفتقر إلى أعمال الصرف وتتركز في أحياء معينة يسود فيها المساكن

[1] مصطفى وتي، علم الاجتاع العمراني، مدرسة الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، 1981، ص365.

القديمة أو الآيلة للسقوط وتقع على مقربة منها الأراضي المنخفضة وتزداد فيها المساكن المستأجرة[1].

وقد لخص ابن خلدون عملية تدهور السكن في المدن وانتقاص عمرانها وتحول بعضها إلى مدن هرمة لقلة ساكنيها ونزوحهم عنها وهو يرى أن تراجع المدن لا يظهر في تقلص مساحتها وتناقص سكانها فقط بل يظهر في تغير نمط المباني ومادة بنائها، ذلك أن المدن العامرة تكثر فيها المباني المشيدة بالحجر والجير والمنمقة بشتى أساليب التنمق، فإذا تراجع عمرانها وخف ساكنيها وقلت الصنائع كانت من جملة عدم الإجابة في البناء باستخدام الطوب بدلا من الحجارة والقصور على التنميق، فيعود بناء المدينة مثل بناء القرية وتظهر عليها سيمياء البداوة وفوق هذا فإنه السكان وهجر المساكن[2] وعدم القدرة على جلب مواد البناء القديمة ونقلها من الدور القديمة إلى الحديثة[3]

2-1 خصائص الأحياء المتخلفة:

- ✓ **الفيزيقية:** تتميز بالضيق والازدحام وكذا بساطة وسائل البناء المستعملة في إنشاء هذه الأحياء المتخلفة
- ✓ **البيئية**: تتميز بالتلوث على كل أنواعه خاصة تلوث الهواء نتيجة العيش المتردي وما ينتج عنه من مخلفات تؤثر عل الفرد وتجعله معرضا لعديد الأمراض والأوبئة.
- ✓ **الاجتماعية**: انتشار مظاهر الفقر والتخلف الاجتماعي نتيجة البؤس والحرمان الذي تعاني منه الفئة الاجتماعية الممتلكة لهذا المجال.

---

[1] حسين عبد الحميد رشوان، دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية –دراسة في علم الاجتماع الحضري- ؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2004، ص254.253.

[2] على فاعور، آفاق التحضر العربي- نمو المدن والعواصم الكبرى التنية الحضرية والسكن العشوائي ما بعد القاهرة وكوبنهاغن واسطنبول، دار النهضة االعربية، الطبعة الأولى بيروت، 2004، ص264.

[3] نفس المرجع، ص265.

- ✓ **الأمنية:** بعدها عن الرقابة الرسمية والأمنية جعلها تشكل بؤرة تتميز باللاأمن في داخلها من خلال انتشار الجرائم بشتى أنواعها وكذا انتهاك للكثير من القيم الاجتماعية
- ✓ الديموغرافية:الزيادة الكثيفة في عدد السكان تؤدي إلى زيادة في الاحتياجات وظروريات الحياة مما يؤدي إلى زيادة الأعباء السلبية بغرض تحقيق هذه الاحتياجات بشتى أنواع الطرق والوسائل.
- ✓ **الحركية:** تتميز الأحياء المتخلفة بتحرك سكانها المستمر من مكان لآخر بحسب ظروف الحياة أو البحث عن ظروف أفضل إما في نفس الحي أو في حي آخر.
- ✓ **الهامشية:** وخاصة الهامشية الحضرية نتيجة النسق القيمي وكذا التوجه الاستهلاكي المختلف وكذا طريقة التفكير.

3-1 أسباب نشأة الأحياء المتخلفة:

- ✓ **العوامل الاجتماعية**: وتتمثل في الزيادة السكانية الناتجة عن الزيادة الطبيعية للسكان نتيجة ارتفاع الولادات وانخفاض الوفيات بالإضافة إلى الهجرة من الأرياف نحو المدن نتيجة عجز الأرض الزراعية على توفير فرص العمل في مقابل توفر مناصب العمل و والمهن داخل المدينة.
- ✓ **العوامل الاقتصادية:**يغتبر على رأس العوامل الاقتصادية العامل المرتبط بالدخل، حيث يزيد من فرص تغيير المسكن في حالة ارتفاعه مما يؤدي إلى شغور المساكن ليحل محلها آخرون من ذوي الدخل المنخفض، كما يعتبر التصنيع عاملا اقتصاديا لكونه يساهم في زيادة فرص العمل بفعل الحركية الاقتصادية الناتجة عن زيادة المؤسسات والمصانع مما يزيد من هجرة طالبي العمل و بالتالي البحث عن سكن حتى ولو كان في منطقة متخلفة وينتشر أكثر

في الأماكن المحيطة بالمصانع الكبرى مما شكل أحياء بكاملها مرتبطة بالمصنع.

- ✓ **العوامل البيئية:** وهي كل ما تعلق بالموقع المكاني للحي كنوعية الأرض والمناخ السائد حيث إن بعض الأحياء المتخلفة نشأ من الأصل متخلف وذلك لوجوده في منطقة غير مرغوب فيها داخل المدينة، وبالتالي تكون محل لجوء من طرف فئات اجتماعية محرومة لا تستطيع العيش في أماكن مقبولة داخل المدن.

4-1 تصنيف الأحياء المتخلفة:

- ✓ **المناطق المتخلفة داخل المدن:** ي المناطق التي قامت على بقايا مدن قديمة أو على الأجزاء القديمة من المدن وتتميز حالتها العمرانية بالتدهور ويغلب عليها طراز البناء القديم وتعتبر هذه المناطق أماكن إقامة الفقراء في المدينة وكذا أماكن سكن المهاجرين نظرا لعوامل عديدة وتنقسم إلى قسمين:

-**المناطق الحضرية المتخلفة الأصلية:** وهي مناطق مكونة من مباني غير ملائمة ولا يمكن إدخال إصلاحات عليها منذ البداية

-**المناطق الحضرية المتخلفة بفعل الحركة الدائرة للسكان**: وهي مناطق تقع في وسط المدينة وفي الأحياء القديمة تأوي فقراء الحضر الذين يحلون محل السكان الأصليين لتلك المناطق

- ✓ **المناطق الحضرية المتخلفة خارج المدن**: وهي المناطق العمرانية التي تحيط بالمدن أو تلك التي تقع خارج نطاق الخدمات الحضرية وقد ظهر هذا النوع نتيجة الدفع السكاني من مراكز المدن أطرافها أو بسبب الهجرة كما أن زيادة الطلب على المأوى دفع إلى إقامة هذه المناطق في الأماكن الخالية أو حول المؤسسات الصناعية حديثة النشأة.

2-مشكلة النقل الحضري

النقل الحضري هو مجموعة التقنيات المستعملة والتهيئات والبنا التحتية أو الوسائل التي تهدف مجتمعة أو في مجملها إلى تنظيم تنقلات الأفراد والسلع في الوسط الحضري في ظروف مثلى من وقت وتكلفة وراحة وأمان.

كما تعتبر وسائل النقل البري أكثر وسائل النقل انتشارا وهي المتوفرة والمناسبة في كثير من الأحيان ولا يستطيع الفرد ولا الجماعة التخلي عن وسيلة من هذه الوسائل لأنها جزء لا يتجزأ من ضروريات الحياة، حيث يساهم النقل البري بصفة فعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويهدف إلى التلبية الحقيقية لحاجات المواطنين للنقل ضمن شروط أكثر فائدة للمستعملين من حيث التكلفة والوفرة والتسعيرة وجودة الخدمات وضمان الأمن، كما أنه يعطي الأولوية لتطوير النقل العمومي الجماعي ووسائله، رغم هذه الأهمية للنقل البري إلا أنه يبقى من بين الحلقات الضعيفة في الجزائر، لأنها لا توليه الاهتمام المطلوب بالرغم من الجهود المبذولة للنهوض بتنمية البلاد في كل المجالات سعيا إلى تعويض التأخر على مستوى مختلف أنماط النقل.[1]

2-1أهمية النقل:

- ✓ الأهمية السياسية: بسط الهيمنة والنفوذ السياسي واستعماله كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية
- ✓ -الأهمية الاجتماعية: وسيلة تقريب وتوطيد العلاقات الاجتماعية بين الأفراد فهو يقرب المسافات

[1] بلواضح الجيلاني، واقع قطاع النقل البري في الجزائر، المعوقات والحلول (دراسة وصفية تحليلية)، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 04، العدد02، المسيلة ، الجزائر، 2020، ص02

- ✓ الأهمية الثقافية:تنشيط المشهد الثقافي والسياحي للدول من خلال تقريب الفعل الثقافي وما يحتويه من مؤسسات وأنشطة من الفرد.
- ✓ -الأهمية الاقتصادية:ربط النشاط الصناعي والتجاري بعضه ببعض وكذا ربط الأفراد مع أماكن عملهم من مؤسسات ومصانع.

2-2أسس ومبادئ تخطيط النقل الحضري:

يعتبر النقل الحضري ضمن استراتيجيات الدولة من أجل النهوض بالتنمية الشاملة للدولة أو الاقليم وبالتالي فهي تحتاج إلى مراجعة دائمة وتطوير وتعديل لما يستجد من تطور حضري ضمن المدينة أو الإقليم، ويجب عند القيام بعملية تخطيط للنقل الحضري الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الأسس والمبادئ الهامة والتي تشمل على الخطوات التالية:

- تحديد مشاكل النقل الحالية والمتوقعة في المستقبل وتحليل الاحتياجات اللازمة
- التوقعات المستقبلية
- تقدير الآثار البيئية المترتبة جراء إدخال التحسينات على نظام النقل
- وضع خطة مالية لتأمين ما يكفي من النفقات اللازمة لتغطية تكاليف تنفيذ الاستراتيجيات.

3-2 بعض المشاكل التي تتعلق بقطاع النقل والمرور:

- ✓ الحوادث: وهي من أكبر مشاكل المرور تأثيرا على السلامة البشرية حيث تزداد نسبة الحوادث بزيادة التحضر فضلا عن الحوادث التي تأتي نتيجة الاستهتار بقواعد المرور ولا يمكن القضاء على مشكلة الحوادث بصورة نهائية إلا عن طريق التخطيط

- ✓ الازدحام: ويعد من أكثر مشكلات النقل الحضري انتشارا في المدن العربية خاصة في أوقات الذروة أو في وقت انتهاء الدوام وذلك بسبب ضعف الطاقة الاستيعابية لشبكة الطرق وعدم كفاءة نظام النقل.
- ✓ عدم احترام قواعد المرور: حيث تعد المخالفات المرورية أحد المقاييس التي تعكس السلوك الفعلي لسائقي المركبات الخاصة والعامة .
- ✓ الضوضاء: وتتمثل في الأصوات المنبعثة من حركة المرور نتيجة استعمال أبواق السيارات وغيرها من الأصوات التي تسبب ازعاجا وضغطا على أعصاب ساكني المنازل القريبة من الطرق والمنشآت.
- ✓ -تلوث الهواء: إن من أكبر أخطار وسائل النقل الضارة في البيئة هي أخطار التلوث الهواء التي تزداد بازدياد احتراق الوقود على اختلاف أنواعه ومن مختلف الشاحنات والمركب

تتوافر من خلال البحث العلمي وتجارب الدول الكثير من الحلول والسياسات والاستراتيجيات التي سبق أن طبقت في بعض المدن العالمية للحد من مشاكل النقل داخلها،و هناك الكثير من الأبحاث العلمية والدراسات والتجارب المختلفة التي سخرت لإيجاد حلول لمشاكل النقل داخل المدن منذ عقود وهي حلول قد تختلف في عمقها ونتائجها وإيجابياتها من مدينة لأخرى وذلك حسب فعالية الحلول وتناسبها مع ظروف وجاهزية كل مدينة اقتصاديا واجتماعيا.

4-2 إشكالية المدن والأحياء القديمة:

إذا كانت المدينة العتيقة الغربية قد فشلت نتيجة النظرة المادية بما فيها من ظلم واستبداد وتمايز اجتماعي، فإن المدينة العربية العتيقة قد نجحت أقصى الحدود لأنها قامت من أجل الإنسان وحريته وأمنه وسكينته كونها تستمد أفكارها ومنهجها من الدين الإسلامي الحنيف دون تمييز بين الغني والفقير والقوي والضعيف والعربي

والعجمي بأسلوب بسيط في مظهره غني ببعده ومعناه واستطاع أن يزيل الحواجز والفوارق والتعصب من أفكار الناس ليدعم الوحدة والتعاون والتشاور والتراحم فكانت عمارة اجتماعية وحيوية، لكنها اليوم تعاني من مشاكل متعددة تختلف بحسب طبيعتها وأسبابها.

2-4-1 مشاكل المدن العتيقة:

- مشكلة التوسع السريع والفوضوي أو تضخم مدنها بسبب النمو الديموغرافي والهجرة ترك فوارق وتمايز بين الأحياء في المدينة الواحدة

- مشكلة التخلص من الفضلات الصلبة والصرف الصحي بسبب النسيج العمراني المتضام ومواد البناء التقليدية الهشة

- تدهور وضعية الأحياء والمساكن بسبب العوامل الطبيعية المناخية وكذا العوامل البشرية (الهجرة النزوح الريفي والاستعمار) وعدم صيانتها وتجديدها أدت إلى تغييرات مستمرة مست تصاميم المساكن مما أفقدها وظائفها

- تلاشي الأهمية الريادية للحي وتفريغ مركزه الريادي من محتوياته العصبية تفريغا كليا أو جزئيا وعدم تلبية الحي والمساكن التقليدية للاحتياجات من المرافق الضرورية

- غياب الشعور بالأمن والراحة النفسية في المسكن أو الشارع نتيجة الحركات والهجرات للقاطنين الجدد إلى الحي العتيق مما ساهم في تدني مستوى الأخلاق وانتشار العادات السيئة وتدني حب الشعور بالانتماء للحي

- تدني مستوى البيئة الحضرية بسبب التلوث بنوعيه المادي والمعنوي وما ينجم عنه من مشاكل صحية ونفسية واجتماعية على السكان.

-مشكلة العقار بسبب كثرة ورثة المسكن الواحد وعدم توفر مجالات للتوسع الأفقي أو العمودي تجعل اتخاذ الاجراءات أو التدابير العملية لحل مشاكل هذه الأنسجة تطول وتتعقد وتصبح العملية شبه مستحيلة.

2-4-2- أسباب تدهور المدن العتيقة:

- ✓ الأسباب التاريخية: المتمثلة في الاستعمار حيث هدمت معظم أحيائها بالكامل أو جزئيا لتقام عليها مدن أخرى غريبة الطابع والشكل والمضمون، وظهور أحياء موازية انتقلت فيها الفعاليات الاقتصادية والسياسية والإدارية فمسخت بذلك أفكاها وفلسفاتها وغيبت معانيها الواضحة
- ✓ **الأسباب السياسية:** اهتمام المسؤولين بتحسين الحالة الاقتصادية والزراعية للبلد على حساب السكن ثم التوجه نحو انشاء الأحياء الحديثة والعصرية استجابة للتطور الحاصل وتماشيا وبناء الدولة القوية بوسائل وأدوات عمرانية موروثة عن الاستعمار بينما لا يلتفت إلى الأحياء العتيقة كونها قد تجاوزها الزمن
- ✓ **الأسباب التمويلية:** إذا تصادمت المشاكل التمويلية التي تتطلبها مثل هذه الأحياء للمحافظة على شخصيتها وطابعها المتميز مع الخيارات الأخرى كهدمها وبنائها من جديد أو تنمية مناطق أخرى.
- ✓ **الأسباب التقنية والتكنولوجية**: لما يتطلبه مثل هذا النسيج من خبرة تقنية ويد فنية متخصصة قليلة إن لم نقل منعدمة بفعل ارتفاع تكلفتها.
- ✓ **الأسباب الاجتماعية**: مظاهر التمايز بين الأحياء السكنية جعلت سكان الأحياء العتيقة في حلة بحث عن شروط الحياة الأفضل تاركين مساكنهم للوافدين الجدد من الأرياف نحو المدن، مما أثر على مسألة الخصوصية والعلاقات الغير رسمية السائدة عدة قرون فاتحة المجال للعلاقات الرسمية وبذلك اختفت

العلاقات الاجتماعية المبنية على أساس القرابة والدم فاتحة المجال للعلاقات الرسمية.

- ✓ **العوامل المناخية والتلوث:** فبالإضافة إلى عوامل التآكل الطبيعية بفعل الرياح والحرارة والأمطار والفياضانات و تعاقبهما أدى إلى تهديم العديد من المساكن والأحياء التقليدية ذات المواد المحلية البسيطة وضعيفة المقاومة بالاضافة لخطر التلوث.
- ✓ **الأسباب الأخلاقية:** تأثرت الأخلاق كثيرا نتيجة وسائل الاتصال الحديثة من تلفزيون وانترنيت وهواتف ذكية كان لها الأثر في تأثر الشباب وأدى إلى مسخ الشخصية الإسلامية المتميزة

كما أصبحت المدن والأحياء التقليدية المهجورة مكانا لبوزعديد الممارسات اللاأخلاقية بعدما كانت تعتبر معلما ثقافيا وسياحيا بارز في المدينة ككل.

3-الجريمة في الوسط الحضري:

1-3 تفسير الجريمة في الوسط الحضري:

الوسط الحضري له سماته الخاصة وطبيعته الخاصة والحياة الاجتماعية في الوسط الحضري تختلف عن الحياة الاجتماعية في الوسط الريفي وفي البادية وهو ما جعل الباحث الالماني "جورج سيمل" ومنذ 1903 يطلق مصطلح أسلوب الحياة الحضرية على الحياة في المدن وهي إشارة على الاختلاف الكبير بينها وبين الحياة في الريف من خلال المسائل التالية:

- الحياة الحضرية تؤثر سلبا على الضبط الاجتماعي
- الحياة الحضرية تؤدي إلى ظهور ثقافة جديدة وبالتالي شخصية جديدة

كذلك فإن "جورج سيمل" يشير إلى أنه في الوسط الحضري يحصل وصل سببي أو علاقة ارتباطية بين المحيط الإيكولوجي (البيئة المحيطة) وبين الخصائص الشخصية للأفراد الساكنين في محيط حضري معين.

وأما الباحث الكندي "أرنست بيرجس" فيشير إلى أن الحياة الحضرية تتسم بنسق اجتماعي خاص بها يبنى أساسا على التنافسية وعلى المراحل الثلاثة لهذا النسق أو النظام في إطار التنافسية انطلاقا من:

- الغزو: أي غزو الأفراد لمنطقة جغرافية
- السيطرة: أي محاولة السيطرة على تلك المنطقة الجغرافية في إطار التنافسية.
- التعاقب: أي التعاقب على الموقع وبالتالي التعاقب على السلطة

كما تؤدي الضغوط التنافسية إلى إضعاف الضبط الاجتماعي والتكافل الاجتماعي وتفرز الفردانية وتعي مجالا لظهور السلوكيات الشاذة والانحرافية

أما الباحث "لويس ويرث" فيشير إلى أن الحياة الحضرية تعني مجموعة الأنماط المعيشية وسلوك الحضريين والتي تتميز بمايلي:

- ضعف الروابط
- التخصص في المهن والحرف
- ظهور التجمعات أو الانتماء الإرادي للجمعيات
- تنوع المعايير
- ازدياد معدل الصراع الاجتماعي

2-3 علاقة الجريمة بالبيئة العمرانية:

كما أشار "بيرجس" أن لكل مدينة ظروفها وأوضاعها وطبيعة تكوينها وبالتالي فإن عملية تقسيم المدينة وتخطيطها تعطي دلالة ومؤشر على فهم الجريمة ومعدلاتها

وأنواعها وعلاقة ذلك بالتخطيط، ويعتقد كثير من علماء الأيكولوجيا بأن تزايد أعداد سكان المدن نتيجة للهجرات يعرضها إلى تغييرات اجتماعية سريعة ومفاجئة وغالبا ما تكون هذه التغيرات سببا في ارتفاع معدلات الجريمة وإضعاف الأمن الحضري

ويحاول فريق آخر تفسير تهديدات الأمن الحضري من خلال التركيز على الاختلافات الثقافية، في الصراع بين الثقافة العامة والثقافات الفرعية إذ أن المجتمعات تتكون من جماعات مختلفة التكوين من حيث العرق والدين والطبقة واللون ومكان الإقامة كل منها تختلف في المصالح والقيم والمستويات الاقتصادية والاجتماعية وهكذا يضعف الأمن الاجتماعي عند إحساس مجموعة بوجود نوع من التمايز والظلم والحرمان وعدم التكافؤ في الفرص، فإن ذلك يدفعهم إلى تحقيق تلك الأهداف والطموحات بالطرق الغير مشروعة خصوصا من خلال السلوك الانحرافي و الإجرامي وبالتالي فإن أصحاب هذا التوجه يؤكدون أن الجريمة لا تحدث في فراغ اجتماعي بل هي وليدة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع فاختلال الأمن الاجتماعي ناجم عن خلل في النسق والنظم الاجتماعية والثقافية، فالمراكز الحضرية تمثل فسيفساء ثقافية نظرا للهجرات المتنوعة ومن بيئات مختلفة وبالتالي فإن معدلات الانحراف والجريمة تتزايد في بعض الأحياء من المدن دون غيرها وغالبا ما تتميز تلك الأحياء بالضواحي والتي يقطنها معظم المهاجرين الجدد أو الأحياء الفقيرة.

3-3 الأساليب الاجتماعية البيئية لاصلاح المدينة:

3-3-1 تحسين المستوى المعيشي للأفراد:

يعتبر الغذاء واللباس والمسكن من أساسيات حياة الإنسان ولا يمكن الاستغناء عنها بأي حال من الأحوال ويختلف مدى قدرة الأفراد في توفير هذه الاحتياجات الضرورية تبعا لتفاوت دخولهم، ولهذا يحدد الدخل المناسب حجم الاحتياجات

المتوفرة، فكلما كان الدخل منخفضا أو منعدما أدى إلى تدني المستوى المعيشي من نقص في الغذاء واللباس والإقامة في مساكن غير لائقة تنعدم بها أدنى متطلبات الحياة وهذا ما يدفع بالفرد إلى اللجوء إلى الوسائل الغير المشروعة لتأمين احتياجاته بارتكاب جرائم السرقة الاختلاس، الرشوة، وغيرها من الجرائم الأخرى، إن تةفير الرعاية المعيشية لساكني المدينة يعد مطلب أساسي يجب على الدولة والقائمين على المدن توفير ذلك من خلال:

- تحسين مداخل الأفراد و الموازنة بينها لحد من التفاوت الطبقي داخل المجتمع الحضري من جهة وضمان تقليل من ظاهرة الفقر الحضري من جهة أخرى.
- توفير المسكن المناسب باعتباره مطلب اجتماعي هام.
- تحسين وإعادة تأهيل الأحياء المتخلفة بالمدينة بتوفير كل الخدمات الضرورية بها أو إزالتها إذا تطلب الأمر ذلك باعتبارها مصدرا أساسيا والمسؤول الأول عن انتشار الجريمة في المدن

2-3-3 الرعاية الصحية:

إن توفير المراكز الصحية داخل الأحياء الحضرية يساهم في مواجهة الجريمة، ذلك أن الرعاية الصحية بجانبيها الوقائي والعلاجي تحافظ على صحة الإنسان الجسمية منها والعقلية واكتمال صحة الفرد وتجعله قادر على العمل والانتاج والاسهام في بناء كيان المجتمع ورفاهيته لأن فقدان الرعاية الصحية يؤدي إلى انتشار الأمراض التي تزيد من نسبة العاجزين عن العمل من جهة وارتفاع نسبة الوفيات من جهة أخرى مما يضعف قدرة العمل والإنتاج وبالتالي يؤدي إلى انخفاض الموارد وما يتبعه من ازدياد حالات الفقر ما ينشأ عن ذلك انحرافات سلوكية يبلغ بعضها حد الإجرام[1].

[1] صلاح أحمد العزي، دور التنشئة الاجتماعية في الحد من السلوك الإجرامي، دار غيداء، عمان، 2011، ص ص -194.193.

3-3-3 الرعاية التعليمية والتربوية:

تعتبر المؤسسات التعليمية بكل أشكالها من مدارس وجامعات ومراكز تكوين بالإضافة إلى المساجد التي تلعب دورا في نشر الأخلاق الدينية والمبادئ الاسلامية السمحة بين أفراد المجتمع الحضري دعما لكيان الأسرة وتوطيد دعائمها وإيجاد السبيل الكفيل لاستقرارها لكي تستطيع القيام بدورها على النحو الأفضل وبالشكل المطلوب، حيث أشارت الكثير من الدراسات أن للتعليم والأسرة دور كبير في التأثير على الظاهرة الإجرامية ويتجلى ذلك في أن أغلب المنحرفين هم من بيئات أسرية مضطربة يمتاز أفرادها بالأمية والجهل وتنتشر بينهم جرائم العنف والقسوة كالقتل والضرب والجرح ...الخ.

3-3-4 الرعاية الثقافية:

إن إنشاء المرافق الترفيهية داخل أحياء المدينة يساعد على انخفاض معدلات الجريمة باعتبار هذه المرافق تعمل على ملء أوقات الفراغ الشباب، حيث تقوم النوادي الرياضية والملاعب على امتصاص ثورة الشباب وتفجير طاقاتهم في ممارسة الألعاب الرياضية وتحميهم من الانحرافات، كما تعمل النوادي الثقافية والاجتماعية منها المكتبات العامة والمتاحف والمعارض على الرفع من المستوى الثقافي لسكان المدينة.[1]

[1] بهية بن صغير، أساليب مواجهة الجريمة الحضرية، مجلة الباحث الاجتماعي، مجلد13، عدد01، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة02، الجزائر،2017، ص51.

مصادر

القرآن الكريم، سورة المائدة.

المراجع:

1- أحمد مصطفى، مدخلات تحليل السياسات العامة، المركز العالمي للدراسات السياسية، عمان، ط1، 2000.

2- أحمد رشيد، نظرية الإدارة العامة: السياسة العامة والإدارة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.

3- ابراهيم فتحي علي أبو راض و فتحي عبد العزيز ، جغرافية التنمية المستدامة. دار النهضة العربية، لبنان،2003.

4- بشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

5- بظاظو ابراهيم، السياحة البيئية وأسس استدامتها، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

6- حسين عبد الحميد رشوان، دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية –دراسة في علم الاجتماع الحضري- ؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2004.

7- حميد القستلي، حكامة المدن: نحو مستقل حضري أفضل، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط.

8- عبد المنعم محمد بدر، مقدمة في علم الاجتماع الحضري، دار السعيد للطباعة والنشر القاهرة، 1992.

9- عبد الرؤوف الضبع، علم الاجتماع الحضري، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2003.

10- عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع، القاهرة ، 1984.

11- على فاعور، آفاق التحضر العربي- نمو المدن والعواصم الكبرى التنية الحضرية والسكن العشوائي ما بعد القاهرة وكوبنهاغن
واسطنبول، دار النهضة االعربية، الطبعة الأولى بيروت، 2004.

12- غريب محمد سيد أحمد، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، مصر،2006.

13- علي حملاوي، نماذج من قصور منطقة الأغواط ، دراسة تاريخية أثرية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2002.

14- محمود الكردي، التحضر دراسة اجتماعية: الكتاب الأول القضايا والمناهج، دار المعارف، القاهرة،1986.
15- منصور مرقومة، أنثروبولوجيا المدينة والفضاءات الحضرية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2020.
16- معاذ عبد الله ومحمد بكر، دليل مشروعات صيانة وترميم الآثار وزارة الثقافة، هيئة الآثار المصرية، 1991، مصر.
17- مبروك كاهي، التنمية في دول المغرب العربي: رهانات التعليم العالي للاندماج في اقتصاد المعرفة، دار دجلة للنشر والتوزيع، الاردن، 2020.
18- موسى بودهان، النظام القانوني لحماية التراث الوطني، الجزائرأ، دار الهدى الجزائر، 2013.
19- مصطفى وتي، علم الاجتاع العمراني، مدرسة الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، 1981.
20- نايف عتريس، قواعد تخطيط المدن، دار الراتب الجامعية، بيروت، (د.ت).
21- سليمة فهمي، الإدارة في المؤسسات الاجتماعية، دار المعرفة العلمية، الاسكندرية، مصر، 1996.
22- سلطان أحمد، اقتصاد المعرفة للتنمية المستدامة –الفكر رأسمال والمعرفة أصول، مركز البحوث والتواصل المعرفي، السعودية.
23- صلاح أحمد العزي، دور التنشئة الاجتماعية في الحد من السلوك الإجرامي، دار غيداء، عمان، 2011.

مقالات علمية

24- إلهام حسن، تحديات المستقبل في التخطيط الحضري، الدروس المستقاة من التجارب الأوربية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الهندسية، المجلد 27، العدد 02، سورية، 2005.
25- بلواضح الجيلاني، واقع قطاع النقل البري في الجزائر، المعوقات والحلول (دراسة وصفية تحليلية)، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 04، العدد02، المسيلة ، الجزائر.
26- بهية بن صغير، أساليب مواجهة الجريمة الحضرية، مجلة الباحث الاجتماعي، مجلد13، عدد01، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة02، الجزائر،2017،
27- مها يحي محمد أحمد حسين، تحليل السياسات العامة: التطور والمنهجية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، العدد الأول، المجلد الخامس والخمسون، يناير، 2018،

28- مراد أحمد محمد نصر، التنمية الحضرية المستدامة للقاهرة كمدينة ميتروبوليتان ، المجلة العلمية الدولية في العمارة والهندسة والتكنولوجيا، اكاديمية البحوث المحلية
29- محمد الأمين حركات، محمد الهادي لعروق، التخطيط الحضري في الجزائر والمشاركة المجتمعية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد43، جوان 2015، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
30- محمد لدرع، الاتجاهات الحديثة في نظرية التخطيط العمراني :من عموميات النظريات المعيارية إلى خصوصيات الممارسة بحكفي الواقع انظر: Courrier du Savoir – N°16, Octobre 2013.univ-biskra.dz/index.php/cds

رسائل جامعية:

31- أمجد ناهض سكيك، دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة غزة" حالة دراسية: تجربة لجان أحياء بلدية غزة، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في الهندسة المعمارية، كلية الهندسة ، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2012
32- سمير مسعي، اقتصاد المعرفة في الجزائر، الواقع ومتطلبات التحول، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة العربي ابن مهيدي، أم البواقي، الجزائر،2015/2014.
33- محمد عزوز، مشكلات الاسكان الحضري، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتاع والديموغرافيا، قسنطينة، الجزائر، 2006/2005

مؤتمرات:

34- عبد السلام وآخرون، تأثير اللامركزية للإدارة الحضرية ولدعم اتخاذ القرار في ترسيخ أركان التنمية الحضرية المستدامة للمناطق المستهدفة، المؤتمر العربي الاقليمي: تحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية المستدامة، القاهرة، 2003.

كلية العلوم الاجتماعية
المجلس العلمي

مراجع باللغة الفرنسية:

35-Fellmant;T.Morel; B, Teerritoirs en action , Prospactive Urbaine et Planification Stratigique, Les Annales de la Recherche Urbaine, France, No51, 1991

36-Cherif Rahmani :La croissance urbaine en Algérie, OPU..

مواقع الكترونية:

37-https://www.muat.gov.ma/?q=ar/article [1]

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية

38-https://democraticac.de/?p=83580

39-https://futureuae.com/ara/Mainpage/Item/2501

40- albankaldawli.org مجموعة البنك الدولي

قوانين ومراسيم:

41- القانون 87-03 المؤرّخ في 27-جانفي-1987 المتعلّق بالتهيئة العمرانية، ج ر 05.

42- المرسوم التنفيذي 323.03 من الجريدة الرسمية رقم 44 الصادرة بتاريخ 15 يونيو 1998.